



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.2/CP.8
4 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
حلقة عمل إقليمية حول الإحصاءات الحيوية ونظم
التسجيل المدني في الدول الأعضاء في الإسكوا
القاهرة، ١٦-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
11 OCT 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

التقرير القطري لنظامي التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

أولا - معلومات أساسية هامة :

■ الخصائص الجغرافية :

تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تحدها تركيا من الشمال والعراق من الشرق وفلسطين والأردن من الجنوب ولبنان والبحر الأبيض المتوسط مسنن الغرب .

وتبلغ المساحة العامة لأراضي الجمهورية (١٨٥) ألف كم^٢ ، منها حوالي (٨٠٠٠) كم^٢ أراضي زراعية والباقي جبال وبادية ، وتتميز البادية السورية بأنها صالحة لنبات الأعشاب والمراعي ، ويمكن تقسيم سوريا من الوجهة الجغرافية الطبيعية الى أربع مناطق هي :

- ١ - المنطقة الساحلية المحصورة بين الجبال والبحر .
- ٢ - المنطقة الجبلية التي تضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد الى جنوبها موازية لشاطئ البحر الأبيض المتوسط .
- ٣ - المنطقة الداخلية أو منطقة السهول وتضم سهول دمشق وحمص وحماة وحلب والحسكة ودرعا ، وتقع شرقي منطقة الجبال .
- ٤ - منطقة البادية وهي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على الحسدود الأردنية العراقية .

■ المناخ :

يسود سوريا مناخ البحر الأبيض المتوسط ، وهويتصف بشتاء ممطروصيف جاف ، يتخللهما فصلان انتقاليان قصيران ، وتقسم سوريا من الناحية المناخية الى أربع مناطق تتطابق مع المناطق الجغرافية الآتفة الذكر .

تتصف المنطقة الساحلية بأمتار غزيرة خلال فصل الشتاء ودرجة حرارة متوسطة ورطوبة عالية خلال فصل الصيف .

وتتصف المنطقة الداخلية بهطول الأمطار في فصل الشتاء وبصيف حار وجاف بالإضافة الى تغيرات يومية كبيرة في درجات الحرارة .

أما المنطقة الجبلية وهي التي ترتفع أكثر من (١٠٠٠) م عن سطح البحر فتتصل فيها الأمطار بغزارة قديتزيد عن (١٠٠٠) مم خلال فصل الشتاء ويكون الطقس فيها معتدلا خلال الصيف . وأما منطقة البادية فتتصف بأمتار قليلة خلال فصل الشتاء وبصيف جاف حار .

ويمكن تقسيم سوريا الى خمس مناطق استقرار زراعية كما يلي :

- ١ - منطقة الاستقرار الأولى : وأمطارها أكثر من ٢٥٠ مم سنويا ، وتنمو الزراعات البعلية فيها بشكل مضمون في معظم السنوات .
- ٢ - منطقة الاستقرار الثانية : ومعدل أمطارها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ مم سنويا .
- ٣ - منطقة الاستقرار الثالثة : ومعدل أمطارها لا يزيد عن ٢٥٠ مم سنويا .
- ٤ - منطقة الاستقرار الرابعة : ومعدل أمطارها بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مم سنويا .

هـ - منطقة الاستقرار الخامسة : ومعدل أمطارها يقل عن ٢٠٠ مم ولا تصلح للزراعات البعلية .

* التربة والتضاريس والأنهار :

تشكل الأتربة الجبسية ٣٠٪ من أراضي سوريا ، بينما تشكل الأتربة البنية والحمراء ١٢٪ ، وتشكل الأتربة البنية الصفراء ٢٦٪ ، وتوزع باقي المساحة بين الأتربة الصحراوية والأتربة البنية .
المتشكلة من المياه الجوفية .

وتتألف المنطقة الجبلية من ١١ سلسلة أعلاها سلسلة جبال لبنان الشرقية التي يبلغ أعلى ارتفاع لها في قمة جبل الشيخ (٢٨١٤) م عن سطح البحر .

كما تناسب في أراضي سوريا عدة أنهار من أطول وأحجام مختلفة ، تتوزع في مختلف مساحات انحاءها ، وأهمها نهر الفرات الذي يبلغ طوله ضمن الأراضي السورية (٦٠٠) كم ، ونهر الخابور بطول (٤٤٢) كم ، والعاصي بطول (٣٦٦) كم ، وبردى (٧١) كم .

كما تغطي بعض البحيرات أجزاء صغيرة من مساحة سوريا أهمها بحيرة الأسد على سد الفرات بمساحة (٦٧٤) كم^٢ ، والجبول قرب حلب بمساحة (٢٣٩) كم^٢ ، وقطينة قرب حمص بمساحة (٦١) كم^٢ .

* الخصائص الثقافية :

تولي الجمهورية العربية السورية أهمية خاصة لقطاع التربية والتعليم لما له من أهمية بالغة فسي تحقيق أغراض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تلخيص نظام التعليم في سوريا كمسا يليسي :

١ - المرحلة الابتدائية : ويقبل فيها الأطفال منذ السنة السادسة من عمرهم ، ويمضي فيها الطفل ست سنوات دراسية ، وهي مرحلة الزامية لكل طفل سوري بناء على قانون الزامية التعليم ، وهي تضم التلاميذ حتى الحادية عشرة من عمرهم .

٢ - المرحلة الإعدادية : ويقبل فيها التلاميذ منذ الثانية عشرة من عمرهم ، وتستمر ثلاث سنوات حتى الرابعة عشرة .

٣ - المرحلة الثانوية : وهي تبدأ من الصف العاشر وحتى الثاني عشر ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وتضم التلاميذ منذ الخامسة عشرة حتى السابعة عشرة من عمرهم .

٤ - المرحلة المتوسطة : وهي تضم المعاهد المتوسطة في مختلف الاختصاصات ، ومدة الدراسة فيها سنتان بعد الشهادة الثانوية ، وهي تخرج الطلاب المؤهلين للعمل في مختلف المجالات ككوادرفنية متوسطة .

هـ - المرحلة الجامعية : وهي المرحلة الأخيرة في سلم التعليم في القطر ، وهي تضم الطلاب من سن الثامنة عشرة حتى الثالثة والعشرين من عمرهم ، وتحتوي كليات عملية ونظرية فسي مختلف المجالات .

ويعتمد التعليم في سوريا في جميع مراحله على التعليم العام بالدرجة الأولى ، ويشارك القطاع الخاص بنسبة ضئيلة في المراحل الثلاثة الأولى ، أما التعليم المتوسط والجامعي فيقتصر على التعليم العام .

وتشير بيانات بحث العينة السكانية الذي أجري عام ١٩٩١ الى أن نسبة الأمية تتراجع

بلغت نسبة حملة الشهادة الابتدائية ٢٩٣ وارتفعت في عام ١٩٩٨ الى ٣٦٪ كما ارتفعت نسبة حملة الاعدادية من ١١٤ الى ١٤٪ ونسبة حملة الشهادة الثانوية من ٦٩٪ الى ٨٪ ونسبة حملة المعاهد المتوسطة من ٣٢ الى ٤٪ ونسبة حملة الشهادة الجامعية من ٢٧٪ الى ٣٥٪ .

ويظهر الهرم التعليمي في سوريا أن مقابل كل ١٠٠ تلميذ في المرحلة الابتدائية يوجد ٢٧ طالبا في المرحلة الاعدادية و ١٢ طالبا في المرحلة الثانوية و ٧ طلاب في المرحلة الجامعية .

كما تظهر الاحصاءات الخاصة بخريجي المراحل التعليمية المختلفة أن من بين خريجي المرحلة الثانوية ٦٥٪ يذهبون الى الجامعات و ١٥٪ الى المعاهد المتوسطة و ١٠٧٪ الى دور المعلمين والباقي يذهبون الى سوق العمل . ويعود السبب في زيادة نسبة المنتسبين الى الجامعات الى فرص العمل الأفضل التي توفرها الجامعات اضافة الى المستوى المعيشي والاجتماعي الأفضل .

ولعل الدخل المادي المرتفع لذوي المهن الطبية والمركز الاجتماعي العالي السسذي يتمتع به هؤلاء كان الدافع الأساسي لقبال الطلاب على دراسة الطب بمختلف أنواعه ، كما أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تتطلبه من كوادر فنية في مجال الهندسة والعلوم المختلفة أدت الى زيادة عدد خريجي كليات الهندسة بمختلف فروعها والعلوم التطبيقية على حساب العلوم الانسانية والاجتماعية التي لم تعد تلقى رواجاً في سوق العمل المحلي أو الخارجي ،

■ الخصائص الاقتصادية :

شهدت سوريا في الحقتين الأخيرتين جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التسي جعلتها في مصاف الدول الأكثر نمواً في مجموعة الدول السائرة في طريق النمو . وتفيد المؤشرات الاقتصادية الاجمالية أن سوريا استطاعت السير قدماً في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية وصولاً الى بناء القاعدة الاقتصادية المتينة .

فقد حقق الانتاج الاجمالي قفزات كبيرة اذ ارتفع من (٨٢٩٤٧) مليون ليرة عام ١٩٨٠ الى (٤٧٨٤٦٩) مليون ليرة عام ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٤٧٧٪ خلال ١٠ سنوات بالأسعار الجارية ، كما حققت القطاعات الاقتصادية نمواً متسارعاً ولا سيما في القطاعات السلعية والزراعية والصناعية ، حيث بلغت قيمة الانتاج الزراعي في عام ١٩٩٠ (١١٨٠٨٤) مليون ل.س . بزيادة قدرها ٨٢٢٪ عن عام ١٩٨٠ ، وبلغت قيمة الانتاج الصناعي في عام ١٩٩٠ (١٥٢٥٠١) مليون ل.س . بزيادة قدرها ٥٤٣٪ عن عام ١٩٨٠ .

كما أن حجم الناتج المحلي الاجمالي تطور تطوراً كبيراً خلال العقدين الأخيرين فقدر وصل عام ١٩٨٠ الى (٥١٢٧٠) مليون ل.س . في حين أنه بلغ عام ١٩٩٠ (٢٧٨٠٣٨) مليون ل.س .

كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٥٠٪ عام ١٩٩٠ حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي ٢٧٪ وبلغت مساهمة القطاع الصناعي ٢٠٪ .

وبلغت قيمة الناتج المحلي الصافي (٢٦٨١٧٠) مليون ل.س عام ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها ٤٠٢٩٪ عن عام ١٩٧٠ و ٤٣٨٪ عن عام ١٩٨٠ .
وقد انعكس التطور في الناتج المحلي الإجمالي على متوسط حصة الفرد من هذا الناتج حيث بلغت في عام ١٩٩٠ (٢٢٩٤٨) ل.س أي بزيادة قدرها ٢٩٠٪ عن عام ١٩٨٠ .

تطور قطاع الزراعة :

تعتبر الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي يتركز عليها البنيان الاقتصادي السوري ، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الصافي حوالي ٢٧٪ في عام ١٩٩٠ ، كمسئسا يستوعب القطاع الزراعي حوالي ٢٧٪ من القوة العاملة السورية ، اضافة الى أن هذا القطاع أصبح يقدم المواد الغذائية الأساسية للشعب بدلا من استيرادها ويؤمن الكثير من المواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات كصناعة الكونسروة والنسيج وصناعة الأعلاف واستخراج الزيوت النباتية .
كما تساهم الزراعة بحوالي ١٠٪ من صادرات القطر سنويا وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي (٦١٤٩ ألف هكتار) وهو ما يعادل حوالي ٣٣٪ من اجمالي مساحة سوريا ، وتبلغ مساحة الأراضي المروية حوالي (٦٩٣) ألف هكتار أي ١٣٪ من الأراضي المزروعة وتشكل الأراضي المزروعة بعلا ٨٧٪ .

وقد تطور الانتاج الزراعي في القطر تطورا كبيرا خلال العشرين سنة الماضية مع تطور حاجات الشعب الى المواد الغذائية والمواد المصنعة ذات المنشأ الزراعي .
فقد ازداد انتاج الحبوب وأهمها القمح الذي ازداد انتاجه بنسبة ٧٤٪ عن عام ١٩٦٣ كما ازداد انتاج الحبوب بنسبة ٣٥٠٪ خلال الفترة ١٩٧٠ و ١٩٩٠ .
كذلك ينتج القطر الكثير من المحاصيل الصناعية ذات القيمة الاستراتيجية على رأسها القطن والتبغ والشوندر السكري ، حيث بلغ انتاج القطن (٥٥٠) ألف طن عام ١٩٩١ وذلك نتيجة زيادة غلة الهكتار من القطن من (١ر٤) طن عام ١٩٦٣ الى (٣ر٣) طن عام ١٩٩١ واستخدام الأساليب الحديثة والبذار المحسن والأسمدة ...

هذا وينتج القطر كمية لا بأس بها من الخضار بلغت (٢٠٧٨) طنا في عام ١٩٩٠ و (٢٢٣٥) طنا من الفواكه في نفس العام ، وفي القطر ثروة حيوانية هامة أهمها الأغنام من نوع المواس العالي الجودة والذي يصدر الى الخارج لجودة لحمه مما يؤمن للقطر دخلا عاليا من العملة الصعبة وقد بلغ عددا لأغنام (١٤ر) مليون عام ١٩٩٠ و (٧٨٧) ألف رأس من الأبقار .

تطور قطاع الصناعة والتعدين :

تطور قطاع الصناعة والتعدين تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة في القطر وخاصة في مجال الصناعات الاستخراجية في النفط والغاز والفوسفات والمناجم وكذلك في الصناعات التحويلية الرئيسية والكهرباء . فقد شهدت هذه الصناعات تطورا هاما سواء في كمية الانتاج أو في أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بتأمين القطع اللازم للاستيراد من عوائد التصدير ضمن إطار سياسة محكمة للوصول الى الانطلاقة الصناعية وتشجيع المبادرات الانتاجية المتميزة والوصول بالمعدلات الانتاجية الى أرقام انتاجية عالية . ويعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الاقتصادية

وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعي عام ١٩٨١ (٢٣٧١٢) مليون ل.س ارتفع الى (١٥٢٥٠١) مليون ل.س. عام ١٩٩٠ بمعدل نمو قدره ٦٤٣٪ خلال عشر سنوات . وبلغ رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي (٥٦٩٥١) مليون ل.س. عام ١٩٩٠ محققا معدل نمو سنوي قدره ٢٨٪ خلال السنوات العشرين الأخيرة . وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع (١٤١٦٩٣) عاملا عسाम ١٩٩٠ ومجموع الطاقة الكهربائية المولدة (١١٦١١) م.ك.و.س عام ١٩٩٠ مقابل (٣٧٧٠) م.ك.و.س عام ١٩٨٠ .

وقد ساهم القطاع الخاص في الانتاج الصناعي مساهمة فعالة وخاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والنسجية والخشب والموبيليا وقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع ٤١٪ عام ١٩٨٩ من مجموع الانتاج الصناعي بعد أن كانت ٢٧٪ في عام ١٩٨٥ .

■ تطور قطاع البناء والتشييد :

أما قطاع البناء والتشييد الذي يعتبر أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني فقد ارتفعت قيمة انتاجه الى (٢٧) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ بمعدل نمو وسطي بلغ ٣٣٪ سنويا في عقد السبعينات .

وقد ارتفعت قيمة الناتج الاجمالي لقطاع البناء والتشييد الى ٩٨٣٦/مليون ل.س عسام ١٩٩٠ بمعدل نمو نحو ١٨٪ سنويا خلال السنوات العشرين الأخيرة .

ثانيا - المعلومات الديموغرافية

أ - التقسيمات الادارية :

تقسم أراضي سوريا الى أربع عشرة محافظة ، وتقسم كل محافظة الى مناطق ، وكل منطقة السنى نواحي وتضم الناحية مجموعة من القرى ، وتعتبر القرية أصغر وحدة ادارية . يرأس المحافظة " محافظ " ، كما يرأس المنطقة مدير منطقة ، والناحية مدير ناحية ، ويمثل القرية " مجلس قرية " يرأسه المختار ويشرف على القرية والمزارع التابعة لها . يعين المحافظون بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية ، ويعين مديرو المناطق والنواحي من قبل وزارة الداخلية ، أما المختار فيرتبطون اداريا بالمحافظ أو مدير المنطقة أو مدير الناحية حسب الحال . هذا ويعتبر المختار مسؤولا أمام مدير الناحية ومدير المنطقة ومسؤولا أمام مدير المنطقة وهذا بدوره مسؤولا أمام المحافظ ، وتكون مراكز المحافظات في المدن التي سميت المحافظات بأسمها ، ومراكز المناطق في المدن التي سميت المناطق بأسمها . ويبلغ عدد المناطق في القطر (٤٨) منطقة وعدد النواحي (١٥٩) ناحية عاملة و (٥١) ناحية محدثة.

ب - تطور حجم السكان :

تضاعف حجم السكان في سوريا خلال العشرين سنة الأخيرة اذ ارتفع من (٧١٤٠) ألف نسمة في عام ١٩٧٤ الى (١٢٩٥٨) ألف نسمة في عام ١٩٩٢ و ١٥٨٥٤٣٥٠ في أول عام ١٩٩٩ وهم يتوزعون على الحضر والريف مناصفة ويتمتع القطر العربي السوري بمعدل نمو سكاني يعدمن أعلى المعدلات حيسست بلغ (٣٣ مر) بالآلف خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨١) و (٣٠) بالآلف خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٩) .

ويبين الهرم الخاص بسكان القطر الذي يتميز بقاعدة عريضة ورأس مدبب أن نسبة كبيرة من سكان القطر تقل أعمارهم عن (١٥) سنة حيث تبلغ نسبة هؤلاء (٤٨ ٪) .
أما نسبة المسنين الذين تبلغ أعمارهم (٦٥) سنة فأكثر فتبلغ (٣٧ ٪) من مجموع السسكان وتبلغ نسبة الاعالة (١٠٧) .

ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية (٣٤٨) بالآلف مقابل (٣٣٥) بالآلف لمعدل النمو السكاني مما يدل على أن عامل الهجرة لعب دورا سلبيا في التغير السكاني أدى الى خفض معدل الزيادة الطبيعية ب ٤ ٪ ، ويتوزع سكان القطر على أربعة عشر محافظة بنسب متفاوتة حيث يتركز حوالى السسكاني (٤٢ ٪) من السكان في ثلاث محافظات رئيسية هي دمشق وريف دمشق وحلب ، وتبلغ نسبة سسكان الحضر منهم (٤٩٨) ألف نسمة وسكان الريف (٥٠٢) ألف نسمة .

■ مستوى الخصوبة :

يعتبر معدل المواليد الخام في القطر من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ (٤٣) بالآلف وهو في الريف أعلى منه في الحضر حيث يبلغ (٤٧) بالآلف في الريف و (٣٨) بالآلف في الحضر مقابل ١٥ بالآلف في الدول المتقدمة .

وقد شهدت الجمهورية العربية السورية انخفاضا ملحوظا في معدل الخصوبة الكلية خلال ٢٠/ عاما الماضية وذلك من ٧ مولودا للمرأة الواحدة في عام ١٩٧٠ الى ٦ مولودا في عام ١٩٨١ و ٤٢٢ - مولودا في عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ .

أما معدل الخصوبة العام ، وهو متوسط عدد الولادات لكل (١٠٠٠) امرأة في سن الانجاب ، فقد بلغ في القطر (٢١٤) بالآلف وهو في الريف أعلى منه في الحضر إذ يبلغ (٢٤٤) و (١٨٣) على التوالي .

وبالنسبة لمعدل التكاثر الاجمالي ، أي معدل عدد المواليد الناتج التي تنجبها المرأة طوال حياتها الانجابية ، فقد بلغ (٣) في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ وهو في الريف أعلى منه في الحضر .
وبلغ متوسط السن عند الانجاب في سوريا (٢٨٩) عام ١٩٦٥ وارتفع الى (٣٠١) عام ١٩٨١ وبقي ثابتا تقريبا على هذا الرقم حتى الآن .

وبلغ توقع الحياة عند الولادة (٦٤) سنة للذكور (٦٨) للاناث عام ١٩٩٠ مقابل (٦٣) للذكور عام ١٩٧٠ و (٦٤) للاناث .

وبلغ معدل الوفاة الخام (٨٢) بالآلف عام ١٩٨١ وهو في الريف أعلى منه في الحضر إذ يبلغ (٩٦) في الريف و (٦٧) في الحضر كما أنه لدى الذكور أعلى منه لدى الاناث . أما معدل وفيات الرضع فقد بلغ (٥٨) بالآلف عام ١٩٧٠ وانخفض الى (٣٣) بالآلف عام ١٩٩٠ .

■ الهجرة :

تعتبر الهجرة الى جانب المواليد والوفيات العوامل الثلاثة المؤثرة في معدل النمو السكاني ، والهجرة هي انتقال السكان من مكان اقامتهم الحالية الى مكان آخر بقصد اقامة الدائمة . والهجرة عادة نوعان داخلية وخارجية ، وقد تمت في القطر عدة محاولات غير دقيقة لقياس الهجرة الخارجية ، أما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية فتعتبر الهجرة من الريف الى المدينة أكثر انماط الهجرة الداخلية شيوعا .

وتلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الراهن الدور الأول في اتجاهات الهجرة الداخلية منها والخارجية ، واستنادا لنتائج تعدادات السكان المنفذة في القطر بلغ رصيدها كسبته التجمعات الحضرية نتيجة سيل الهجرة الداخلية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ أكثر من ٣٧٠١ ألف نسمة وقد تركز ٨٢٪ في مراكز المحافظات خلال فترة السبعينات مقابل ٧٢٪ خلال فترة الستينات . وكان من أهم الأسباب الرئيسية للهجرة من الريف الى الحضر هو البحث عن عمل يؤدي السسسى زيادة الدخل .

١ - الإطار القانوني للنظام وتطوره التاريخي :

* ان نظام التسجيل المدني في سوريا نظام عريق اذا ما قورن بأنظمة الدول الأخرى في هذا المجال ، فقد بدأ بشيئ بسيط كاحصاء جزئي جرى في عام (١٨٥٤ م) عند مسا أدخلت الإصلاحات على أجهزة الدولة العثمانية وعمدت الحكومة الى اجراء احصاء خاص للذكور بفيضة سوقهم للخدمة العسكرية ، ولما وجدت الدولة العثمانية أن هذا الاحصاء الجزئي لا يفي بمتطلباتها في مختلف المجالات عمدت الى اجراء احصاء آخري عام (١٨٨٤م) شمل جميع السكان من ذكور وأناث وجرى تفريغ حصيلة هذا الاحصاء في " سجلات مدنية " ثم تلا ذلك احصاء آخر جرى في عام (١٩٠٤ م) وشمل أيضا جميع السكان وتم تفريغ نتائجه في سجلات خاصة محل السجلات المدنية الناجمة عن احصاء ١٨٨٤ .

* وبتاريخ ١٤ آب (١٩١٤ م) صدر أول قانون لنظام التسجيل المدني في العهد العثماني دعي بقانون النفوس العثماني ، وهو من (٤٥) مادة تتابع بموجبه تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق ونقل السكن والتصحيح الخ ٠٠٠ التي جرت بعد احصاء (١٩٠٤) ، كما تضمن هذا القانون جملة من القواعد والاجراءات التنظيمية التي اعتبرت أساسا لتنظيم التسجيل المدني ولا يزال معمولا بأكثرها ، ومنها :

١ - ان المواطنين ملزمون بتسجيل أنفسهم في السجل المدني ، وحصول كل منهم على تذكرة هوية ، واشتراط حمله وابعازه لهذه الهوية في تنقلاته ، وحصوله على جواز السفر وفي العديد من معاملاته ومراجعاته للدوائر الرسمية .

٢ - الزام الاباء في الولادات ، والمخاتير في الوفيات ، والازواج في الزواجات والطلاق ، بتسجيل هذه الواقعات لدى أمين السجل المدني في مكان حدوثها خلال مهلة تتفاوت حسب حسن حدوث الواقعة في مركز أمانة السجل أو خارجه ، والزام أمين السجل بإبلاغ الواقعات الى أمانة السجل الموجود لديها القيد الأساسي لذوي العلاقة .

٣ - عدم جواز اجراء أي تصحيح في السن أو القيد الا بحكم قضائي وبمواجهة أمين السجل ، وههنا الحكم ليس قابلا للاستئناف ولكنه قابل للنقض .

٤ - وجوب نقل القيد عند التوطن خارج محل القيد .

٥ - اجراء تحرير للنفوس كل عشر سنوات .

٦ - وجوب تدقيق السجلات المدنية من قبل النيابة العامة سنويا .

٧ - بيان كيفية تنظيم السجل المدني وما يحتويه من بيانات ، واجراءات تنظيم شهادات الولادات والوفيات ، والابلاغ عن عقود الزواجات ووثائق الطلاقات ، وتسجيل الواقعات التي تحدث في الخارج ، ونقل السكن ، وتدوين محاضر العثور على اللقطاء .

٨ - فرض عقوبات زاجرة على المخالفات المتعلقة بالأحوال المدنية ولا سيما في جرائم التزوير والتخلف عن التسجيل ونقل السكن ومعاينة الموظفين الذين يهملون تدوين الوقوعات فسيحسب حينها بقطع نصف راتبهم في المرة الأولى وكامل راتبهم في المرة الثانية وبعزلهم في المرة الثالثة .

الثالثة .

* وكذا معاقبة المختارين الذين يهملون الاخبار عن الوفيات بالفرامة وبالحبس في حال عدم تسديدهم
الفرامسية .

* ومن الجدير أن نشير الى أن السجلات المنظمة بمقتضى هذا القانون لا تزال محفوظة لدينسا
تحت اسم " السجلات العثمانية " ولا يعمل بها قانونا بل يستأنس بمعلوماتها وقيودها في بعض
الحالات .

* عقب استقلال سوريا عن الدولة العثمانية وشعور دولة دمشق الفتية بحاجتها الماسة لمعرفة
عدد رعاياها لتأمين التمثيل الشعبي وتوزيع التكاليف المالية والدخل العام فيها على أسس عادلة ،
كان من أولى مهامها اجراء احصاء شامل للسكان والمساكن بموجب نظام للاحصاء أصدرته برقم ٨٢٠٥
وتاريخ ١٩٢١/٧/٢٠ قضى باجراء هذا الاحصاء في مدن دمشق وحمص وحماة وتأليف لجان محلية
للاحصاء في الأحياء والقرى بمعدل لجنة لكل خمسة عشراً من السكان بدأت تجوب أماكن تواجد
الأهلين منذ يوم ١٩٢٢/١/٢١ وتقوم بتسجيل بياناتهم على عهدة المختار والمشايخ الأعضاء في تلسك
اللجان واحصاء عدداً للبيوت في كل حي وقرية بدقة ، ومن ثم تدوين هذه البيانات بعد التحقق منه
في نوعين من السجلات : الأول سجل (آ) ويدون فيه السوريون الحاضرون في الحي أو القرية ، والثاني
سجل (ب) ويدون فيه (أولا) الأهلون الغائبون مؤقتا وسبب غيابهم ومدته (ثانيا) الأجانب
الحاضرون وجنسياتهم . وبعد أن يتم تدوين سائر البيانات في السجلات تنظم ثلاث نسخ من كل نسو
من السجلات (آ و ب) تسلّم الأولى الى المختار أو الشيخ والثانية لدائرة الاحصاء في القضاء (المنطقة)
والثالثة لدائرة الاحصاء في الادارة المركزية ، ويتاح للأهلين الاطلاع على البيانات المدونة في نسخة
السجل المحفوظة لدى المختار وابداء ما لديهم من ملاحظات بشأنها عند الاقتضاء وتعرض هس
الملاحظات على لجنة الاحصاء المحلية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ومن ثم تصيح هذه البيانات
نهائية ولا يجوز اجراء أي تعديل أو تصحيح فيها الا بحكم قضائي . هذا ويقضي نظام الاحصاء بمنسح
تذكرة هوية جديدة لكل مواطن عند تسجيله والغاء العمل بتذاكر الهويات السابقة لصدوره .

* بعد الفراغ من عمليات الاحصاء وقفل سجلاته أصدر رئيس اتحاد الدولة السورية قانونا للنفوس
في الاتحاد السوري برقم ١٧٦ وتاريخ ١٩٢٣/٩/١ وهو أول قانون للسجل المدني في سوريا يبحث فسي
كيفية تدوين واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق وتصحيح القيود ونقل السكن والحصول على تذاكر
الهويات والمعقوبات الجزائية التي تترتب على مخالفات الأحوال المدنية والجرائم التي تقع على
قيودها وسجلاتها ، وتكاد تكون أحكام هذا القانون مطابقة لأحكام قانون النفوس العثماني الا أنسسه
أفضل منه من حيث الصياغة اللغوية واضفاء الصبغة الوطنية السورية عليه بدلا من العثمانية ، وتنحصر
نقاط الخلاف بينهما في الأمور التالية :

١ - ان سجل النفوس السوري لا يحتوي بيانات وردت في السجل العثماني عن الأهلية الانتخابية

للمواطن وشعبة التجنيد التابع لها وما لديه من علامات فارقة ثابتة .

٢ - ان القانون السوري يمنح المواطن المتزوج دفتر وشيقة واحد لكل أسرته (أي بطاقة عائليسية)

بالاضافة لدفتر وشيقة ذاتية (أي بطاقة شخصية) بخلاف القانون العثماني الذي لا يمنح سوى

تذكرة هوية شخصية .

- ٤ - يكتفي القانون العثماني لرؤية دعاوى تصحيح القيود حضوراً بالنفوس (أي أمين السجل المدني) بينما يشترط القانون السوري اعتماد إدارة النفوس لمحضرة قرار المحكمة بهذا التصحيح. كما أن القانون العثماني يكتفي بشهادة المختار لقيود وتصحيح شهرة العائلة بينما أوجب القانون السوري استصدار حكم قضائي بذلك .
- ٥ - يوجب القانون العثماني على من يريد الإقامة خارج محل قيده أكثر من ستة أشهر أن يعلم دائرة النفوس بذلك بغية تبديل مكانه في سجل المسافرين ، في حين أن القانون السوري لم يُلحظ المواطن بذلك لأنه لا يوجب في الأصل تنظيم سجل خاص للمسافرين .
- * بعد أقل من ثلاث سنوات على البدء بتنفيذ قانون النفوس في الاتحاد السوري أصدر رئيس الحكومة السورية بتاريخ ١٦/٤/١٩٢٦ قراراً برقم ٢٢٤ ألغى بموجبه سائر الأحكام القانونية المفيرة له وخاصة قانون النفوس المشار إليه الذي وصفه في حاشيته أنه كان " مضراً في وظائف دوائر النفوس " بالإضافة لوجود حاجة ماسة لتعيين واجبات السوريين بصدد أخبارهم ودوائر النفوس عن كل عمل يتعلق بهسسا وتحديد طريقة إجراء معاملات النفوس ومسك سجلاتها ووضع عقوبات بحق الذين لا يخبرون دوائر النفوس بتلك الأعمال ، ولدى استعراض أهم ما تضمنه هذا القرار من أحكام تبين ما يلي :
- ١ - مسك سجلات النفوس في كل بلدية ومحلة لتدوين معاملات الولادة والوفاة والزواج والطسلاق فيها على أن يتولى القيام بهذه المعاملات في سجلات البلدية عضو يعينه رئيس المجلس البلدي وفي السجلات الأخرى مختار يعينه القائم مقام .
 - ٢ - تنظيم نسختين إضافيتين من سجلات النفوس في كل عام تحفظ الأولى في مركز المتصرفية والثانية في مركز القضاء مع حفظ النسخة الأصلية لدى المختار ، ويقوم كل من المتصرف والقائم مقام بتدقيق قيود نسخة السجلات المحفوظة لديه .
 - ٣ - اعتبار كل معاملة نفوس جرت لمواطن سوري في بلد أجنبي إذا كانت جارية وفقاً للأوضاع المعمورة في تلك البلاد .
 - ٤ - تحديد المسؤولية عن تقديم أخبار الولادة بحيث تبدأ بوالد المولود إذا كان موجوداً شمس بالآثار بالذكور البالغين سن الرشد والقاطنين البيت الذي حدثت فيه الولادة ثم بالطبيب حسب المولد أو القابلة وأخيراً بالمختار نفسه أو الهيئة الاختيارية .
 - ٥ - ورود أحكام خاصة بالولادات والوفيات التي تحدث في المستشفيات والسجون والمآجر ومحلات النفي وأثناء السياحة وخلال أداء فريضة الحج وفي البواخر وفي القوات العسكرية .
 - ٦ - القاء عبء تنظيم معاملات الوفاة على مختار المحلة التي حصلت فيها الوفاة على أن تقسم الأخبار عنها من قبل الوالدين أو الطبيب الذي شاهد الوفاة أو أي شخص علم بها والا فتتظم رأساً من المختار .
 - ٧ - عدم السماح بدفن أي شخص إلا برخصة من الطبيب الصحي أو إجازة طبيب حر أو المختار المولسج بمعاملات النفوس ، وبعد مرور ثمان ساعات في الصيف وعشر ساعات في الشتاء وقبل ٢٤ ساعة من حدوث الوفاة .
 - ٨ - وجوب تقديم شهادات عقود الزواج وشهادات وقائع الطلاق إلى مختار المحلة التي جرت فيها ،

- ٩ - وجوب الاعلام عن واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق - أينما جرت - خلال خمسة عشر يوما من حدوثها تحت طائلة الغرامة وبالحبس في حال عدم دفعها .
- ١٠ - الغاء الأحكام المتعلقة بتذاكر النفوس الممنوحة سابقا من قبل لجان الاحصاء واستبدال هسذه التذاكر ببطاقات هوية تعطى من قبل السلطات الادارية لجميع السوريين سواء كانوا مسجلين أو غير مسجلين في سجلات النفوس . وتحتوي هذه البطاقة على جميع معلومات نفوس المواطن بالإضافة لبصمته وصورته الشمسية وعلامات هيئته مع تخصيص حقل خاص فيها للدلالة على ممارسة حق الانتخاب وآخر لتبديل الإقامة .
- * بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣١ أصدر رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا قرارا برقم ٣٦٢٣ جاء في أن أسباب اصداره تعود لوجود بعض الصعوبات في تطبيق أحكام قانون النفوس النافذ سابقا (أي القانون رقم ١٧٦ لعام ١٩٢٣) وضرورة وضع نظام قابل للتطبيق أكثر منه لتحسين سير أعمال دوائر النفوس وبيان واجبات السوريين بصدد اخبارهم هذه الدوائر عن كل عمل يتعلق بها وتحديد طريقة اعداد البيانات المذكورة ومسك السجلات المتعلقة بها ، وواضح أن هذه الأسباب هي نفس الأسباب والحجج التي دعست لاصدار القرار السابق رقم ٢٢٤ لعام ١٩٢٦ بشأن تنظيم دوائر النفوس .
- ولدى استعراض هذا القرار وما تضمنه من أحكام تبين أن أوجه الخلاف بينه وبين القرار السابق الذي ألغي بموجب هذا القرار تنحصر بما يلي :
- ١ - نقل مسؤولية السجلات المدنية من أعضاء البلديات والمختير الى مدير الناحية في ناحيته والى القائمقام (مدير المنطقة) في مركز منطقته والقرى المرتبطة به مباشرة والى موظف من مستوى معين في مركز اللواء (المحافظة) والمحلات المرتبطة به مباشرة .
- ٢ - لا يستوفى أي رسم عن الوثائق المتعلقة بمعاملات النفوس ولا عن تدوينها في السجلات ، ويقتصر استيفاء الرسوم على اعطاء نسخ عنها .
- ٣ - كل معاملة نفوس جرت لشخص سوري في بلاد أجنبية وفاقا لأحوال تلك البلاد اذا كان قنصل سوري فرنسا دونها في سجلاته ، كما تعتبر صحيحة حتى يثبت تزويرها اذا بلغت وفقا للقانسون الفرنسي الى المعتمدين السياسيين أو القناصل المكلفين برعاية المصالح السورية في البلاد الأجنبية .
- ٤ - يبلغ عن واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق خلال عشرة أيام اذا حدثت في مركزاً مسور النفوس ، وخلال ثلاثين يوما اذا حدثت خارجه ، ولا تسجل بعد انقضاء تلك المهلة الا بحكم قضائي باستثناء الطلاق الذي اكتفى القرار بمعاينة الجهة التي حكمت بالطلاق والزواج مسن المطلقين في حال التأخير ولم يجز للمحاكم السورية قبول أي اثبات طلاق ما لم يكن مؤيدا مسن السلطة المختصة ومسجلا في مركز نفوس المكان الذي جرى فيه .
- ٥ - يشترط في شهود معاملات النفوس أن يكون عمر الشاهد ٢١ عاما .
- ٦ - على مأمور النفوس التثبت بنفسه من وجود المولود أو الاكتفاء بشهادة من طبيب أو قابلية أو شهادة من المختار .

٩ - جواز عقد الزواج في الخارج أما بحسب قانون البلاد أو في القنصلية الفرنسية حسب القانسسون الفرنسي .

١٠ - عدم جواز تدوين الطلاق ما لم يكن صادرا عن نفس الجهة التي عقدت الزواج .

١١ - تنظم معاملة الوفاة من قبل مأمور النفوس بناء على شهادة من المختار وشهادة طبية في حصال وجود طبيب .

١٢ - عدم جواز اعطاء رخصة دفن في الأماكن التي يوجد فيها مأمور نفوس الا بعد تنظيم معاملة الوفاة .

١٣ - تقدم طلبات التصحيح المتعلقة بالولادات والوفيات التي جرى تسجيلها بموجب أحكام قضائية الى نفس الجهة القضائية التي قضت بتسجيلها .

١٤ - تجري دعاوى التصحيح دونما حاجة لتمثيل دوائر النفوس فيها ، وهي قابلة لجميع طرق المراجعة القانونية .

١٥ - أعطي للمواطنين الذين لم يسجلوا في سجلات النفوس مهلة سنة لتسجيل أنفسهم دون غرامة وبعد ما تغلق السجلات وتسلم الى القائممقامين في الأفضية ومأموري النفوس في الأتوية .

١٦ - الغاء الأحكام السابقة المتعلقة بتذاكر النفوس والاستعاضة عنها بأحكام تقضي بوجوب حصول كل مواطن من الذكور أتم الرابعة عشرة من عمره على تذكرة هوية خلال العام التالي بناء على شهادة تعريف من المختار وتحقيق من الشرطة ، ولا تسلم التذكرة الا الى صاحبها بالسداد ، وتجدد كل خمسة أعوام .

* استمر العمل بأحكام القرار ٣٦٣٣ نحو ٢٦ عاما دون أن يتعرض لأي تعديل الى أن ألغي العمل بسننه بموجب قانون جديد للأحوال المدنية صدر برقم ٣٧٦ تاريخ ١٩٥٧/٤/٢ وما زال معمولا به حتي الآن ، وهذا القانون وان تعرض لعدد من التعديلات خلال فترة نفاذه الا أنه أرسى جملة من القواعد الأساسية والاجراءات التي تشكل أساسا للإطار القانوني والإداري لنظام التسجيل المدني بوضعه الراهن ، نورد أهمها فيما يلي :

- ١ - يتولى تسجيل واقعات الأحوال المدنية من ولادات ووفيات وزواجات وطلاقات وما يتفرع عنها من معاملات مكتب يسمى " أمانة سجل مدني " تابع لوزارة الداخلية " وتغطي القطر أمانات للسجل مرتبطة بتقسيماته الإدارية بحيث توجد أمانة في كل ناحية يشمل اختصاصها مركز الناحية والقرى التابعة لها ، وأمانة في كل مركز منطقة يشمل اختصاصها مركز المنطقة والقسمي المرتبطة به مباشرة ، وأمانة في كل مركز محافظة يشمل اختصاصها مركز المحافظة والقسمي المرتبطة به مباشرة . وعلى هذا ، فانه يوجد الآن في سوريا (١٣) أمانة مركز محافظة و (٤٨) أمانة مركز منطقة و (١٥٩) أمانة ناحية و (٥١) أمانة ناحية محدثة لم تبدأ عملها في السجل المدني وذلك وفق ما هو موضح على المخطط المرفق والجدول الملحق رقم (١) بعدد الأمانات والجدول الملحق رقم (٢) بعدد السكان الذي تخدمه كل أمانة ، ونشير الى أن عدد الأمانات قابل للتعديل تبعا لما قديطراً مستقبلا من تعديلات في التقسيمات الإدارية ، وهو آخذ ومسا بالزيادة نتيجة للنهج اللامركزي الذي تسير عليه الدولة في تأمين الخدمات العامة للمواطنين .
- ٢ - يقوم مدير الناحية بوظيفة أمين سجل الناحية ، ومدير المنطقة بوظيفة أمين سجل مركز المنطقة ،

ويتولى العمل في كل من تلك الأمانات عاملون يتفاوت عددهم بين أمانة وأخرى حسب حجم عمل كل منها وعدسكانها ، وهم عاملون دائمون يقومون بسائر الأعمال والمهام الأساسية للأمانة ، ويعمل الى جانبهم عدد من العاملين الموقتين المتعاقدين سنويا للقيام بمهام النسخ على الآلة الكاتبة ، كما تستعين الأمانات ببعض العاملين من الدوائر الأخرى لمساعدتها بصورة مؤقتة في بعض المهام الطارئة التي تطلب منها بأعداد جداول الناخبين وأجراء احصاءات جزئية وإعادة نسخ سجلات مهترئة وما الى ذلك ، ويبلغ عدد العاملين القائمين حاليا بالعمل فسيقي أمانات القطر (١٢٤٢) عاملا دائما و (١٧٧) عاملاً مؤقتاً متعاقدليودون جميعا الأعمال المطلوبة منهم خلال فترة الدوام الرسمي الذي يبدأ يوميا في الساعة الثامنة صباحا وينتهي في الساعة الرابعة عشرة والنصف بعد الظهر دونما حاجة لتشغيلهم خارج الدوام أو أيام العطل الا فسيقي حالات طارئة . ربطا جدولا مفصلا (رقم ٣) بعدد الواقعات المسجلة في كل أمانة خلال عسسام ١٩٩٨ . هذا ، وتعتبر الرواتب التي يتقاضاها كل نوع من هؤلاء العاملين رواتب سبب معادلة لما يتقاضاه أمثالهم من العاملين في الدولة حسب المؤهل الثقافي لكل منهم ومسدة خدمته ، وحرصا على رفع مستوى أداء العاملين في الأمانات ، فان العاملين فيها ولا سيما الحديشين منهم يتبعون دورات تأهيلية نظرية وعملية بين كل فترة وأخرى ، ويؤخذ اتباع هذه الدورات بعين الاعتبار في الترفيعات المقبلة للعاملين ، كما يزودون بمنشورات ارشادية تتصل بعملهم كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٣ - وقد أوجب القانون على مديري المؤسسات الرسمية كالمستشفيات والسجون والمحاجر مسسك سجلات خاصة لتدوين وقائع الولادات والوفيات التي تحدث في مؤسساتهم وارسال الشهادات المتعلقة بها الى أمانة السجل المدني في مكان وجود مؤسساتهم . وتعتبر هذه المؤسسات بحكم مكاتب تسجيل فرعية ومحدودة لأمانات السجل المدني .

٤ - يمسك سجل مدني (على نسخة واحدة) في كل أمانة لتدوين معاملات الأحوال المدنية المتعلقة بمواطنيها ، ويمسك أيضا الى جانب هذا السجل سجل خاص (على نسخة واحدة أيضا) بكل نوع من أنواع الواقعات لتدوين واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق التي تحدث في نطاق الأمانة في كل عام على حدة ، ونرفق طيا نموذجا عن السجلات المستخدمة في الوقت الراهن ، وهي بشكل دفاتر مجلدة يضم كل منها مائة ورقة قياس ٤٨ سم x ٣٤ سم ، وهو ورق عادي ومدون عليه بحبر عادي أيضا .

٥ - تتبع جميع الأمانات اجراءات واحدة ووفق نماذج واحدة من السجلات والشهادات والوثائق والبيانات في كل ما يتصل بعملها في تلقي وتسجيل واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها من معاملات وأعمال ، وفيما يلي أهم القواعد الناظمة لذلك .

أ - لا يجوز أن يدون في السجل المدني الا ما هو مدون في سجلات الواقعات استنادا للوثائق والشهادات المقدمة بشأنها .

ب - ان القيود المدونة في السجلات المدنية على وجه قانوني معتبرة الى أن يثبت عكسها

أو عبارات مقتضبة أو كتابة التواريخ بالأرقام فقط أو قبول أية شهادة أو وثيقة يوجد بها تصحيح إلا بعد تصديقها حسب الأصول .

٦ - يجب تقديم شهادات ووثائق الأحوال المدنية المتعلقة بالولادة والوفاة والزواج والطلاق لدى أمين السجل المدني في المكان الذي حدثت فيه الواقعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ حسدوث الولادة أو الوفاة أو تاريخ نفاذ وثيقة الزواج أو الطلاق ، وتكون هذه المدة خمسة عشر يوما إذا حدثت هذه الواقعة في مركز أمانة السجل المدني ، ولا تطبق هذه المهل بالنسبة للواقعات التي تحدث خارج القطر ، ويشترط في شهود الواقعة أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من عمرهم حين وقوعها . ويجب على أمين السجل المدني تسجيل واقعات الولادة والوفاة خلال ثمان وأربعين ساعة في السجل المدني ، وتسجيل واقعات الزواج والطلاق على قيسسود أصحابها في السجل المدني فور تقديم وثائقها ، وأن يرسل بيانا عن هذه الواقعة الى الأمانة المدون فيها قيد أصحابها إذا كان مسجلا في أمانة أخرى ، لتدوينها على قيده لديها .

٧ - حدد القانون من يتوجب عليهم الإبلاغ عن كل نوع من واقعات الأحوال المدنية وتسلسل المسؤولية الناجمة عن التأخير في الإبلاغ كما يلي :

ففي الولادات ، يتوجب على والد المولود تقديم شهادة الولادة مصدقة من المختار ، وإذا كان الوالد غير موجود فإن هذا الواجب يعود على المختار أو على أقرباء المولود الذكور المقيمين في نفس الدار التي حصلت فيها الولادة .

كما أن الطبيب والقبالة ملزمان أيضا بتقديم هذا الإخبار وإن كان لا يكفي وحده لتدوين واقعة الولادة في السجل المدني ، وعندما تلد امرأة خارج منزلها فإن صاحب هذا المنزل ملزم بتقديم شهادة الولادة .

وفي الوفيات ، يعود واجب الإخبار عنها على الأقرباء الذين حضروا الوفاة أو علموا بها ، أو على الطبيب الذي شاهدها ، أو على المختار ، أو على كل شخص علم بها . ويتم تسجيل الوفاة بموجب شهادة من المختار مرفقة بتقرير طبي يثبت أن الوفاة طبيعية أو بشهادة المختار بذلك في حال عدم وجود أطباء .

وفي حالات الزواج والطلاق ، أوجب القانون على السلطة المختصة التي عقدت الزواج أو حكمت بالطلاق تقديم الشهادات أو الوثائق المتعلقة بها بعد نفاذها خلال المهلة القانونية .

٨ - أورد القانون بعض المبادئ القانونية الخاصة بالواقعات ، من أهمها :

أ - أن الزواج والطلاق لا يعتبران قانونيين ما لم يسجلا في السجلات المدنية .

ب - أن من يولد ميتا لا تسجل ولادته بل يسجل في سجل واقعات الوفيات فقط .

ج - عدم جواز تسجيل مكتوم باسم أخ له متوف من نفس والديه .

د - عدم جواز تسجيل وثيقة طلاق ما لم تكن صادرة عن نفس السلطة التي عقدت الزواج .

هـ - عدم إجراء أي تصحيح أو تعديل في قيود الأحوال المدنية إلا بناء على حكم يصدر عن قاضي صلح المنطقة التي يوجد فيها القيد الأصلي .

و - عدم إجراء أي تصحيح في تاريخ الولادة المسجل بموجب شهادة ولادة منظمة ومقدمة خلال

المدة القانونية إلا باقامة دعوى التزوير .

- ز - ان زواج السوريين من أجنبي - غير عربي - يتطلب موافقة من وزارة الداخلية .
- ح - عدم جواز الاشارة في السجل المدني الى أسباب الوفاة .
- ط - وجوب ابراز البطاقة العائلية في كل مرة تطراً واقعة على محتوياتها .
- ٩ - بموجب التعديل الجاري على هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٧٢ تاريخ ١٩٦٩/١١/١٤ يخضع المواطنون السوريون (ذكورا واناثا) في حال زواجهم من أجنبي (أي من غير العرب) الى ترخيص مسبق من وزير الداخلية تحت طائلة العقوبة .
- ١٠ - تعتبر كل واقعة أحوال مدنية حدثت لمواطن سوري في بلاد أجنبية صحيحة اذا جرت معاملتها وفقاً لأحكام قوانين تلك البلاد وكانت غير منافية للقوانين السورية ، وعلى صاحب العلاقة أن يقوم بتسجيل هذه الواقعة لدى قنصل سوريا أو القنصل المكلف بمصالح السوريين في محسّل اقامته ، ويعنى القنصل بارسال صورة عن وثيقة السجل الى مكان قيد صاحبها في سورية .
- و اذا كان المواطن مقيماً في غير البلد الذي يقيم فيه القنصل ويصعب عليه الوصول اليه فعليه الحصول على صورة عن المعاملة بعد تسجيلها وفقاً لأحكام قوانين تلك البلاد وتصديقها بطريقة التسلسل وتسجيلها في مكان قيده في سورية اذا كان تسجيلها لا يتعارض مع القوانين السورية .
- ١١ - أجاز القانون تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق التي تقدم بعد انتهاء المهلة القانونية على أن يلاحق المتخلف عن تقديمها قضائياً ، واشترط لتسجيل الولادات والوفيات المتأخرة التي لم تنقضى سنة على حدوثها أن يجري تسجيلها بناء على تحقيق اداري ، وبنسأء على قرار لجنة محلية يؤلفها وزير الداخلية في كل محافظة بعد انقضاء سنة على حدوثها ، كما أوجب على كل شخص مكتوم القيد أن يتقدم بطلب تسجيله خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد وعلى ولي القاصر المكتوم ومن يوجد في عهده قاصر مكتوم لا ولي له أن يتقدم بطلب تسجيله خلال سنة من تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٦٩/٥/٢٤ تحت طائلة عقوبة الحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من مائة الى خمسمائة ليرة أو باحدهما . وتجري ملاحقة المتخلفين جزائياً بصورة جدية بلا هوادة تحت طائلة المسؤولية المسلكية لمن يتهاون في ذلك .
- ١٢ - حدد القانون عدداً من الاجراءات لمراقبة أعمال أمانات السجل المدني وضمان سلامة قيودها ، من أهمها :
- ٦ - تخويل المحافظين ومديرية الأحوال المدنية تكليف من يختارونه من الموظفين المختصين لتدقيق السجلات المدنية والوقوعات الطارئة عليها للتأكد من صحتها وسلامتها ونقسل مضمون البيانات الى السجلات .
- ب - اعتبار كل من أمناء السجل المدني والمراقبين والكتاب مسؤولاً ضمن حدود عمله مسلكياً أو جزائياً عن كل تلاعب أو تحريف أو سوء استعمال يقع في السجلات المدنية .
- ج - ممارسة مديرية الشؤون المدنية في المحافظة سلطة الاشراف على أعمال ومهام سسائس أمانات السجل المدني فيها وتفقد سير العمل فيها بصورة دورية وكلما دعت الحاجة .

- هـ - ترقيم صفحات كل سجل وتدوين عددها ومصادقة مدير المنطقة أو المحافظ عليها .
- و - قيام جهاز الرقابة الداخلية في الإدارة المركزية والمحافظات ومفتشي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بجولات رقابية وتفتيشية دورية على الأمانات وتدقيق سجلاتها وقيودها ومعاملاتها تمهيدا لمحاسبة المهملين والمخالفين منهم .
- ز - اعادة نسخ السجلات التي تتعرض للاهتراء والتمزق بحكم استخدامها في العمل اليومي ، وتكليف من يقوم بتدقيق هذا النسخ تحت طائلة المسؤولية .
- ١٣ - حافظ القانون على سرية البيانات والمعلومات المدونة في السجلات المدنية ولم يسمح بنقل هذه السجلات من أماكنها أو تقديمها للمحاكم أو اطلاق الأفراد عليها لأي سبب الا اذا اقتضى الحال في دعاوى التزوير أو غيرها ، فحص هذه السجلات فيجب أن يتم هذا الفحص في مكسسان السجلات بواسطة المحكمة أو القاضي المنتدب لهذا الغرض .
- ١٤ - أقر القانون وجوب تأمين وضع وتوزيع الوثائق والشهادات المتعلقة بالأحوال المدنية علسسى الأهلين مجانا وتسجيل معاملاتهم في السجلات المدنية دون أي رسم وحصر استيفاء الرسوم عن الصور التي تعطى عن القيود والوثائق بلمصق طابع عليها .
- ١٥ - يخدم السجل المدني الأفراد والجهات الرسمية على حد سواء ، فهو يعطي المواطنين كل مسسا يحتاجونه من الصور عن قيودهم الفردية والعائلية لتقديمها للجهات الرسمية بناء على طلبها بالإضافة لبطاقتهم الشخصية و بطاقتهم العائلية التي تثبت شخصيتهم الفردية وبنيتهم العائلية ، كما يزود السجل المدني الجهات الرسمية بما تحتاجه من معلومات وبيانات تتعلق بمهمتها وعملها كجداول الولادات والوفيات للصحة وجداول الوفيات للمالية وجداول البالغين من الخدمة العسكرية لدوائر التجنيد وجداول الناهخين الذين يبلغون السن القانوني لممارسة حقهم في الانتخابات والاستفتاءات العامة الخ ...
- ١٦ - تحفظ السجلات المدنية بكافة أنواعها وعلى المستويين المحلي والمركزي في خزائن معدنية تحميها من مخاطر كثيرة ، ومرتبطة ضمن هذه الخزائن بطريقة يسهل الرجوع اليها ، وقد خصص لخزائن السجلات حيز مستقل عن الحيز المكتبي وبمعيد من متناول المراجعين ومزود بأجهسس الحماية من الحريق . كما أن الوثائق والشهادات المتعلقة بالأحوال المدنية ومعاملاتهم محفوظة في الأخرى في خزائن خاصة ومرتبطة فيها بحيث يمكن الوصول الى أي منها بمنتهسى البساطة والسرعة من خلال نظام دقيق لترتيبها وحفظها .

٢ - تقييم نظام التسجيل المدني :

أضحى نظام التسجيل المدني أساسا ومنطلقا لبناء الدولة العصرية ، ويندرج تطويرة في مقدمة اهتماماتها ، وتهون الجهود والتفقات التي تبذل للاستفادة من المبتكرات التشريعية والحقوقيسسة والادارية لتحسين كفاءته وأدائه .

لقد عرفت سوريا نظام التسجيل المدني في أبسط صوره من خلال قانون النفوس العثماني فسسي عام ١٩١٤ ثم من خلال قانون أكثر تطورا وأفضل تنظيما أصدرته الحكومة السورية في عام ١٩٢٣ بعسد استقلالها عن الدولة العثمانية ، وأعقب هذا القانون نظامان آخران في عامي ١٩٢٦ و ١٩٣١ أيضا

المدني ، ويعتبر نظامها جيدا اذا ما قورن بأنظمة الكثير من الدول الأخرى ، الا أن تشريعه يحتاج الى مراجعة عامة كأى تشريع آخر بسبب تطور الحياة نظرا لمرور (٤٢) عاما على صدوره ، ونحسن الآن بصدد تعديل بعض فقراته وربما اعداد تشريع جديد بدلا عنه يلبي متطلبات الواقع ، وكذلك الاستعانة بالوسائل التكنولوجية المتطورة في ادخال وحفظ واستعادة المعلومات واستخراج البيانات والجداول الاحصائية المتعلقة بالأحوال المدنية وفق نظام شامل ومتكامل لمختلف أعمال ومعاملات التسجيل المدني بمردود جيد وكلفة اقتصادية مناسبة بهدف رفع أداء العمل والانتاجية واستيعاب حجوم الأعمال والمعطيات المتزايدة مع ازدياد السكان وضمان الحماية والأمن لها وتوفير أرشيف وطني مركزي لكسل المعلومات المدنية ، وتحقيق هذا المشروع على مراحل وفق خطة جغرافية وزمنية يتم تحديدها فسي ضوء النتائج المستفادة من تنفيذ مشروع تجريبي محدود النطاق يعدلهذه الغاية .

١ - الاجراءات المتخذة لتطوير نظام التسجيل المدني وتعزيز وتحسين تسجيل الأحوال المدنية :

ان تطوير نظام الأحوال المدنية والتسجيل المدني يأتي في مقدمة اهتمامات وزارة الداخلية والأجهزة المعنية به نظرا لما يمكن لهذا النظام تقديمه في حال تحديثه من خدمات هامة للمواطنين في مختلف أطوار حياتهم وللدولة في الكثير مما تحتاجه من بيانات ومعلومات لخدمة أغراض التخطيط والتنمية . وقد نفذت وزارة الداخلية في اطار خطتها التطويرية خلال العشر سنوات الماضية الخطوات التالية :

١ - تحسين مستوى شمولية التسجيل المدني بتنظيم حملة جادة وواسعة النطاق لتسجيل أكبر عدد مستطاع من المكتومين وتأليف لجنة محلية في كل محافظة بالإضافة للجنة مركزية في العاصمة لتولي تسجيل المكتومين ، وقد بلغ عدد المكتومين الذين تم تسجيلهم خلال الخمسة عشر سنة الماضية (٩٠٧٧١٤) ولادة مكتومة و(١٢٠٠٣) وفاة مكتومة وفق ما هو مفصل في الجدول المرفق رقم (٤) ، وهو أكبر عدد جرى تسجيله من المكتومية منذ حدوثها حتى الآن ، وكان لهذه الحملة أثر كبير وواضح في تحسين مستوى التسجيل بحيث أضحى مستواه في مراكز المدن الكبيرة جيدا جدا وفي المناطق الريفية بين ٨٠ - ٩٠ بالمائة ، وستتابع الوزارة هذه الحملة الى أن تفرغ قريبا مسن معالجة ظاهرة المكتومية الراهنة والحيلولة دون حدوثها مجددا بفضل ما تعتزم اتخاذه مسن اجراءات قانونية وادارية لتحقيق هذه الغاية .

٢ - ضمان سلامة استخدام القيود المدنية بالغاء العمل بنظام تذكرة الهوية القديمة والأخذ بنظام حديث متطور للبطاقة الشخصية بعد أن تبين أن تذاكر الهوية القديمة قابلة للتزوير والتزوير بسهولة ولا يمكن الاعتماد عليها في التحقق من هوية صاحبها ، في حين أن البطاقة الشخصية الحديثة تتمتع بقدر كبير من الحماية ضد التحريف والتزوير بفضل عديد من الميزات التقنية والمواصفات الفنية منها ما يتعلق بتصميم وطباعة أرضية البطاقة واستخدام أحبار خاصة في صنعها محصورة بالشركة الموردة واعتماد أسلوب التصوير في نقل البيانات والصورة والبصمة الى البطاقة وتخليفها ببلاستيك خاص بالإضافة الى احتواء البطاقة على علامات ورموز أمنية وسرية ورقم رمزي مثقب مما جعلها تتمتع بمواصفات ومزايا فنية وأمنية عالية يتعذر معها تزويرها أو القيام بأية محاولة للتلاعب فيها دون كشفها بسهولة ، وذلك فضلا عن الزام الشركة الصانعة بالألا تبيع صنع تجهيزات مماثلة للتجهيزات المتعاقد عليها لتصنيع البطاقة الا على مستوى الحكومات وعدم صنع بطاقات مماثلة لها من حيث النقوش والألوان والمواصفات لأية جهة أخرى مهما كانت صفتها .

هذا ، وقد كان لإصدار البطاقة الشخصية الحديثة أثر حاسم في القضاء على أية محاولة تنال من سلامتها وصحتها وأصبحت البطاقة تتمتع بوثوقية عالية جعلت منها وثيقة أساسية ووحيدة للتثبت من شخصية صاحبها وللتأكد من سلامة سائر الوثائق الرسمية الأخرى مسجلة جوازات سفروا جازات سوق ودفاتر خدمة علم وهويات مدرسية ونقابية ومهنية وغيرها .

٣ - تابعت الوزارة تصوير السجلات المدنية على الميكروفيلم تنفيذاً لخطتها في تصوير سجلات القيد الأساسية كل عشر سنوات وتصوير سجلات الوقعات كل سنة ، وتتضح بين فترة وأخرى أهمية الاحتفاظ بصورة ثانية عن هذه السجلات ، اذ وقعت خلال العشرينات الماضية حادثتان ذهبتا بالسجلات الموجودة في أمانتين : احدهما بسبب تصرف طائش من أحد العاملين فسي مدينة السويداء والثانية بنتيجة حريق ناجم عن التمديدات الكهربائية في مدينة بانياس ، وقد تمكنت الإدارة من إعادة تدوين قيود المواطنين في هاتين الأمانتين بصورة كاملة ودقيقة واعتماد هذه القيود في سائر المعاملات والمراجعات دون أن يرد عليها أي تحفظ بفضل الأفلام المصورة والمحافظة للسجلات المفقودة .

٤ - لم تقف جهود وزارة الداخلية عند تنفيذ الإجراءات الهامة السالف ذكرها ، بل تعداها الى مساهمة أكثر أهمية وأساسية وهو ما يتعلق بتشريع الأحوال المدنية نفسه ونظام التسجيل المدني النافذ وأتمتة هذا النظام ، فبادرت الوزارة منذ عدة سنوات الى إعادة تقييم القانون والنظام المشار اليهما في ضوء المستجدات والتجربة والخبرة المكتسبة ، ورأت أنه لا بد من اعسداد تشريع جديد للأحوال المدنية في ضوء الأسس والقواعد التي أشرنا اليها في معرض تقييم الجوانب القانونية للتشريع الراهن وكذا إعادة النظر في نظام التسجيل المدني النافذ في ضوء ما أسلفنا من ملاحظات بشأنه والبحث عن أفضل السبل لأتمتة هذا النظام ، ففي المجال القانوني استوضحت الوزارة آراء العاملين المعنيين بتنفيذه منذ صدوره في عام ١٩٥٧ وما برز فيه من مشكلات وشغرات وما ورد عليه من مآخذ وملاحظات طيلة فترة نفاذه وأصبحت القواعد والأسس النافذة لتطويره محددة وواضحة ولم يبق سوى صياغتها بصورة قانون جديد ، الا أن الوزارة تريثت في اعداد هذه الصياغة عندما قررت منذ سنتين العمل بنظام الحاسب في التسجيل المدني بغية اجراء الملاءمة القانونية بين الحوسبة والتشريع .

وأما في المجال التقني فقد قررت الوزارة تنفيذ مشروع تقني يستخدم نظام تكنولوجيا المعلوماتية في التسجيل المدني والبطاقات الشخصية من خلال تأمين نظام مؤقت لتنظيم وحفظ القيود المدنية وإصدار البطاقات الشخصية .

فيما يتعلق بالتسجيل المدني عمدت الوزارة الى تنفيذ مشروع تجريبي لأتمتة نحو عشرين ألف قيد مدني أدخلت الى الحاسب بشكل قيود فردية وتولى الحاسب توليد رقم وطني لكل قيد من هذه القيود كما جمع هذه القيود بشكل أسرتتألف كل منها من الزوجين وأولادها وحدد لها رقما أسريا خاصا بها ، ومن مجمل القيود المدخلة استخرج الحاسب مجموعة من الجداول الاحصائية ، ثم جرى تقييم هسسدا المشروع التجريبي من قبل متخصصين وتبين أن هذا المشروع يحقق الأغراض المطلوبة منه ويصح اعتماده أساسا لتنفيذ المشروع النهائي ، مما أتاح المجال للوزارة كي تنطلق قدما في تنفيذ المشروع النهائي

وفيما يتعلق بالبطاقات الشخصية ، فقد قررت الوزارة استبدال البطاقات الشخصية الحالية ببطاقات أكثر تطوراً وأماناً ومناعة ضد محاولات التزوير بحيث يتيح ترميز (تشفير) معلومات البطاقة بما فيها الصورة والبصمة على شكل رموز قابلة للقراءة الآلية بالإضافة لامكانية وضع خوارزمية تشفير محلية لتحقيق الخصوصية المحلية لنظام اصدارها الخاص بسورية ، وقد أعلن عن استدراج العسكروى الخاص بهذه البطاقات وورد العديد من عروض الشركات العالمية العريقة في هذا المجال وتجسيري الآن مقارنة نتائج اختبارها لاختيار الأفضل بينها .

وستشرع الوزارة في تنفيذ هذين المشروعين الهامين : مشروع أتمتة التسجيل المدني ومشروع تطوير البطاقات الشخصية خلال فترة قريبة مع تأمين الربط المعلوماتي المتكامل بينهما وتحديث المعطيات التي يتم تبادلها بينهما آلياً .

مما تقدم ، يتضح أن سوريا التزمت لأبعد مدى بتوصيات حلقة عمل دمشق في ٢٠ - ١٩٩٢/٦/٢٤ ، وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية :

- ١ - بناء وتطوير نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية والاستفادة من تجارب البلدان المجاورة لها في هذا المجال واعاداً يلزم لاصدار التشريعات والأنظمة المتعلقة بذلك .
- ٢ - تشكيل لجنة وطنية تتولى صلاحية اقرار خطط العمل والاستراتيجيات المتعلقة بتطوير النظم لديها في النواحي التنظيمية والادارية والتقنية .
- ٣ - الاسترشاد بالبرنامج الدولي في هذا المجال مع مراعاة :
 - أ - أتمتة نشاطات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية .
 - ب - اعتماد السجلات المدنية كأحد المصادر الرئيسية للاحصاءات الحيوية والاستفادة في مجالات التخطيط والبرمجة والأبحاث .
 - ج - الاهتمام بتدريب العاملين .
 - د - حماية المعلومات المتوفرة في السجلات والمحافظة على سريتها وسلامتها .
 - هـ - الاستفادة من معطيات مشروع تجريبي محدود النطاق في تقييم وتصويب مراحل العمل على المستوى الأوسع .
 - و - اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان أعلى نسبة الشمولية في التسجيل من خلال نشر الوعي سي الاحصائي وتبسيط اجراءات التسجيل والتوسع ما أمكن في احداث الأمانات .
 - ز - التأكد على ضرورة ذكر أسباب الوفاة في شهادات الابلاغ عنها .

رابعاً - النظام الوطني لاحصاءات الأحوال المدنية :

١ - الإطار القانوني للنظام :

نص القانون ٨٧ لعام ١٩٦٨ الذي انشئ المكتب المركزي لاحصاء بموجبه على أن المكتب هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن جمع البيانات الاحصائية ونشرها أو الموافقة على نشرها اذا كانت صادرة عن جهات حكومية أخرى .

كما نص المرسوم ٣٢٣ لعام ١٩٦٨ على أن يجرى في القطر تعداد عام للسكان والمساكن كسل

٢ - الترتيبات الادارية للنظام :

يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتفريغ نموذج بيانات السجل المدني الخاصة بالسلولادات والوفيات والزواج والطلاق بعد استيفائها من مديرية الأحوال المدنية حيث ترد البيانات على مستوى الأمانة والناحية ، وهذا النموذج يحتوي على بيانات تتعلق بالولادات الحديثة ومواليد العام الحالي ومواليد الأعوام السابقة وكذلك عدداً للزواج والطلاق والوفيات الحديثة ووفيات مواليد العام الحالي والوفيات القديمة وذلك للثاني عشر شهراً للسنة المدروسة . حيث تقسم مديرية الإحصاءات الاجتماعية - دائرة الإحصاءات الحيوية بتجميع هذه البيانات على مستوى المحافظة والأشهر حسب نموذج يتضمن بيانات عن مواليد حديثة حدثت ضمن العام وسجلت فيسبه حسب الذكور والإناث والأشهر وكذلك الوفيات الحديثة التي حدثت ضمن العام وسجلت فيه إضافة إلى عقود الزواج المسجلة والخاصة بالسوريين وشهادات الطلاق المسجلة الخاصة بالسوريين . ثم تقوم دائرة الإحصاءات الحيوية بتفريغ بيانات المحافظات على نموذج ثالث عنوانه الإحصاءات الحيوية حسب الجنس والمحافظة يتضمن عموداً عن المحافظات وبيانات عن المواليد المسجلين ضمن المهلة والعام حسب الجنس وخارج المهلة والعام وكذلك الوفيات ضمن المهلة والعام وخارج المهلة والعام وكذلك بياناً عن عقود الزواج المسجلة للسوريين وشهادات الطلاق المسجلة للسوريين وتقوم بهذه المهمة دائرة الإحصاءات الحيوية في مديرية الإحصاءات الاجتماعية المؤلفة من رئيس دائرة وعنصرين يقومان بجلب بيانات الولادات والوفيات والطلاق والزواج من مديرية الأحوال المدنية وتوحيدها وتفرغها ونشرها في المجموعة الإحصائية على النحو المشار إليه أعلاه .

٢ - إجراءات الإبلاغ والرصد :

تقوم مديرية الإحصاءات الاجتماعية في المكتب المركزي للإحصاء بجمع بيانات شهرية عن كل ناحية في القطر وحسب المحافظات . هذه البيانات تتضمن معلومات عن عدداً للولادات الحديثة حسب الجنس وهي الولادات التي تم تسجيلها ضمن المهلة القانونية وعدداً لمواليد العام الحالي التي تعبر عن المواليد التي سجلت ضمن العام ولكن بعد المهلة القانونية ، كذلك تتضمن هذه البيانات عدداً لمواليد الأعوام السابقة وهي المواليد المكتومة ولم تسجل في عام حدوثها بل تسجلت في هذا العام إضافة إلى المواليد غير الشرعيين وذلك حسب نموذج خاص أعد له مسبقاً الغرض يستوفى من قبل أحد العاملين في المديرية من واقع سجلات الأحوال المدنية ، كما يتضمن هذا النموذج بيانات عن عدد واقعات الزواج في كل ناحية ولكل شهر ، وعدد واقعات الطلاق ، كما يتضمن هذا النموذج بياناً عن عدد الوفيات الحديثة ضمن المهلة القانونية وعدد وفيات الأعوام السابقة التي لم تسجل في حينها وبقيت مكتومة حتى تاريخ الشهر الحالي ، وكذلك بيان عن وفيات مواليد العام الحالي التي حدثت ضمن الشهر إضافة إلى عمود للملاحظات . وبعد استيفاء هذا النموذج من واقع سجلات الأحوال المدنية يتم تفريغ بياناته التي هي على مستوى الناحية أو الأمانة على نموذج آخر على مستوى المحافظة عنوانه ((الإحصاءات الحيوية لمحافظة ... حسب الأشهر لعام ٢٠٠٠)) هذا النموذج عبارة عن تجميع لبيانات النموذج

الأشهر للعام المدروس ، وبعد الحصول على بيانات الإحصاءات الحيوية هذه لكل محافظة وحسب الأشهر يتم تجميع بيانات الاثنى عشر شهرا لكل محافظة للحصول على مجموع الواقعات الحيوية عن العام بأكمله في المحافظة مصنفة ضمن المهلة وخارج المهلة ، يتم بعدها تفريغ هسبده البيانات على مستوى القطر بتجميع بيانات الأربعة عشر محافظة التي تمثل محافظات القطر للحصول على بيانات على مستوى القطر وعن عام كامل حسب نموذج عنوانه ((الإحصاءات الحيوية حسب الجنس والمحافظة لعام ٢٠٠٠)) هذه البيانات تنشر في المجموعة الإحصائية السورية في ثلاث جداول الأول توزيع الولادات المسجلة حسب الجنس والمحافظة ، والثاني توزيع الوفيات المسجلة حسب الجنس والمحافظة ، والثالث توزيع عقود الزواج وشهادات الطلاق . وهذه النماذج موحدة على مستوى القطر وتقوم ادارة مركزية واحدة بتجميعها ونشر بياناتها في مديرية الإحصاءات الاجتماعية في المكتب المركزي للإحصاء .

٤ - التنسيق بين المؤسسات الحكومية :

يتم التعاون والتنسيق بصورة مباشرة وكاملة بين المكتب المركزي للإحصاء ودوائس الأحوال المدنية في القطر في كل ما يتعلق بأموال الإحصاءات السكانية ، وبغية تدعيم هسبده التعاون وتوسيع مداه بحيث يشمل سائر الجهات المعنية بهذه الإحصاءات تعترز وزارة الداخلية تشكيل لجنة وطنية تمثل وزارات الداخلية والصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والعسبدل بالاضافة الى المكتب المركزي للإحصاء كمصادر أساسية للبيانات الديموغرافية واجراء التنسيق اللازم بين هذه الجهات لتوفير سائر المعلومات الإحصائية المطلوبة .

٥ - الاستنتاجات والتوصيسات :

بعد أن استعرضنا نظام التسجيل المدني الراهن في سوريا وأجرينا تقريبا موضوعا له ، وما شرعت وزارة الداخلية في اتخاذه من اجراءات لتطوير هذا النظام في اطاره القانونسي والاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة في مجالات ادخال قيود وواقعات المواطنين ومعاملاتهم من خلال مشروع متكامل ينفذ على مراحل فان أهم ما نوصي به :

- ١ - أن تولي الهيئات المعنية بأموال السكان في الأمم المتحدة اهتماما خاصا بتطوير النظام الأساسية للتسجيل المدني بدلا من الاقتصار على تحسين مستويات إحصاءات الواقعات الحيوية لأن تطوير النظم المشار إليها يؤدي بالضرورة الى تحسين مستويات التسجيل الإحصاءات بالاضافة لتحقيق الأهداف التنظيمية والإحصائية للبلدان ذات الشأن .
 - ٢ - أن تعمل الهيئات السكانية المذكورة بالتعاون مع الجامعة العربية على عقد ندوات ولقاءات دورية بين المؤسسات المعنية بالسكان في دول الجامعة لتبادل الخبرات وتنسيق أنظمة التسجيل المدني بين تلك الدول .
 - ٣ - أن تتخذ الهيئات السكانية المذكورة من مشروع التطوير الذي تعده وزارة الداخلية السورية أساسا لأي مشروع تطرحه تلك الهيئات لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في سوريا .
- وشكرا لصفائكم واهتمامكم بالتعرف على ما نصبو اليه من تطوير لنظام

الجدول الملحق رقم ١

عدد أمانات السجل المدني في سوريا في عام ١٩٩٩

المحافظات	عدد أمانات مراكز المحافظين	عدد أمانات مراكز المناطق	عدد أمانات مراكز التواحي	مجموع الأمانات العاملة	عدد الأمانات المصدرة	المجموع العام	ملاحظات
لحمش	١	-	-	١	-	١	
ريف دمشق	-	٨	٣٠	٣٨	٧	٣٥	
حمص	١	٥	١٤	٢٠	٣	٢٣	
حماه	١	٤	١٦	٢١	١	٢٢	
حلب	١	٨	٣٦	٣٥	٥	٤٠	
اللب	١	٤	١٥	٢٠	٥	٢٥	
اللاذقية	١	٤	١٣	١٨	٥	٢٣	
طرطوس	١	٤	١٤	١٩	٩	٢٨	
الرقه	١	٢	٦	٩	١	١٠	
دير الزور	١	٤	٨	١١	٣	١٣	ملاحظة: كان العدد الاجمالي للأمانات في عام ١٩٩٣ (٢٣٤)
الحسكة	١	٣	١٠	١٤	٣	١٧	أمانه
درعا	١	٢	٨	١١	٧	١٨	
المسيقية	١	٢	٧	١٠	٣	١٣	
القيطية	١	-	٢	٣	-	٣	
المجموع	١٣	٤٨	١٥٩	٢٣٠	٥١	٢٧١	

الجدول الملحق رقم ٢

عدد السكان الذين تخدمهم كل أمانة من أمانات السجل المدني في القطر في أول عسار ١٩٩٩

عدد السكان حسب المحافظات والجنس

المحافظة	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
دمشق	١٤٣١٨٢١	٧٢٠٥٩٥	٧١١٢٢٦
ريف دمشق	١٢٤٠٨٨٢	٦٨٥٥٠٠	٦٥٥٣٨٢
حمص	١٥٨١٤٢٢	٧٩٧٦١٦	٧٨٣٨٠٦
حملة	١٥٣٢٩٩٣	٧٧٣٦٧٧	٧٥٩٣١٦
حلب	٤٠٣٩٦٨٣	٢٠٢٩٥١٨	٢٠١٠١٦٥
ادلب	١٢٩٦٢٨١	٧٠٥٠٩٠	٦٩١١٩١
اللاذقية	٩٩١٧٠٤	٤٩٧٢٦٠	٤٩٤٤٤٤
طرطوس	٧٧٢٩٠٢	٣٨٩٤١١	٣٨٣٤٩١
الرقبة	٦٥٦١٥٣	٣٢٠٣١٦	٣٣٥٨٣٧
دير الزور	١٠٩٣١٤٨	٥٣٧٨٨٨	٥٥٥٢٦٠
الحسكة	١١١٣٥٢١	٥٥٢٦٩٥	٥٦٠٨٢٦
درعا	٧٥٤٧٤٢	٣٨١٠٤٨	٣٧٣٦٩٤
السويداء	٣٩٧٧١٧	١٩٩٠٥١	١٩٨٦٦٦
القنيطرة	٣٥٦٥٨١	١٧٨٢٩٧	١٧٨٢٨٤
المجموع	١٧٤٥٩٥٥٠	٨٧٦٧٩٦٢	٨٦٩١٥٨٨

ملاحظة هامة : هذه الأرقام مأخوذة من واقع السجلات المدنية وتشمل المقيمين وغير المقيمين .

الجدول (١) : محافظة دمشق

عدد الذكور	عدد الإناث	عدد السكان
٧٢٠٥٩٥	٧١١٢٣٦	١٤٢١٨٣١

الجدول (٢) : محافظة ريف دمشق

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
لا يوجد	-	-	-	-	-
		ببيلا	٥٥٢٩٥	٢٨٠٢٩	٢٧٢٦٦
		جرمانا	١٩١٠٤	٩٦٢٩	٩٤٧٥
		قدسيا	١٦٢٢١	٨٢١٠	٧٩١١
		عربين	٥٥١٥٢	٢٢٨٩٨	٢٢٢٥٥
		الكسوة	٧١٢٩٢	٣٤٨٦٣	٣٦٥٢٠
		كفر بطنا	٦٢٨٠٢	٣٢٨٢٨	٢٩٩٧٤
		المليحا	٣٢٢٨٥	١٦٥١١	١٥٧٧٤
		المجموع	٣١٢٢٥٢	١٦٢٠٦٨	١٤٩١٨٥
	التل		٨٤٧٣٢	٤٣٠٤٩	٤١٦٨٣
		صيدنايا	٣١٥٥٩	١٥٨٣٤	١٥٧٢٥
		رنكوس	٢١١١٢	١٠٦٧٩	١٠٤٣٣
		المجموع	١٣٧٤٠٣	٦٩٥٦٢	٦٧٨٤١
	داريا		٨١١٨١	٤٢٣٧٣	٣٨٨٠٨
		الحجر الأسود	٦٠٦	٣٣٠	٢٧٦
		صحنايا	١٢١٧١	٦٣٧٠	٥٨٠١
		المجموع	٩٣٩٥٨	٤٩٠٧٣	٤٤٨٨٥
	دوما		١٢٨٧٨٩	٦٦٧٧٥	٦٢٠١٤
		حرستا	٤٤٨٢٤	٢٢٧٩٦	٢٢٠٢٨
		الضمير	٢٧٣١٢	١٣٩٠٠	١٣٤١٢
		النشابية	١٠٨١٣٥	٥٤٤٩١	٥٣٦٤٤
		المجموع	٣٠٩٠٦٠	١٥٧٩٦٢	١٥١٠٩٨
	الزبداني		٣٤٠١٢	١٧٢٧٧	١٦٧٣٥
		سرغايا	١٣٧٦٢	٦٨٣٤	٦٩٢٨
		الديماس	١١٦٣٨	٥٧٧٧	٥٨٦١
		عين الفيحة	٢٣٨٩٨	١٢١٥٨	١١٧٤٠
		مضايا	١٥٠٤٨	٧٦١٢	٧٤٣٦
		المجموع	٩٨٣٥٨	٤٩٦٥٨	٤٨٧٠٠
	قطنا		٤٩٥٢٠	٢٣٩٥٩	٢٥٥٦١
		الحرمون	٢٢٢٦١	١١١٥٦	١١١٠٥
		سفسع	٣٤٦١٩	١٧٢٤٤	١٧٣٧٥
		المجموع	١٠٦٤٠٠	٥٣٣٥٩	٥٤٠٤١

تابع الجدول (٢) : محافظة ريف دمشق

مركز المحافظة	المنطقة	التاحية	عدد السكان	عدد الذكور	عددا لانات
	القطيفة		٥٢١٢٥	٢٦٢١٨	٢٥٨٠٧
	جبرود		٣٦١٨١	١٨٨٣٥	١٧٣٤٦
	الرحيبة		٢٤٢٤٣	١١٩٧٥	١٢٢٦٨
	المجموع		١١٢٥٤٩	٥٧١٢٨	٥٥٤٢١
	النبيك		٦٥١٤٤	٣٣٢٩٦	٣١٨٤٨
	دير عطية		٤٣٨٤٧	٢٢١٧٧	٢١٦٧٠
	المجموع		١٠٨٩٩١	٥٥٤٧٣	٥٣٥١٨
	ببرود		٥٣٠٨٠	٢٦٦٥١	٢٦٤٢٩
	عسال الورد		٨٨٣٠	٤٥٦٦	٤٢٦٤
	المجموع		٦١٩١٠	٣١٢١٧	٣٠٦٩٣
	مجموع سكان محافظة ريف دمشق		١٣٤٠٨٨٢	٦٨٥٥٠٠	٦٥٥٣٨٢

الجدول (٢) : محافظة حمص

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
حمص			٦٥٨١٠٨	٣٣٥١١٥	٣٢٢٩٩٣
		الرقاما	٢٦٦٢١	١٣٢٧١	١٣٣٥٠
		تين نور (تارين)	٥٧٧٠١	٢٨٨٨٨	٢٨٨١٣
		تلدو	٩٣٧٤٥	٤٦٥٦٩	٤٧١٧٦
		حسبا	١٤٠٠٩	٦٨٨١	٧١٢٨
		صدد	١٤٦٥٢	٨٣٣٦	٦٣١٦
		عين النسر	٢٨٩٦٣	١٤٣٨٠	١٤٥٨٣
		الفرقلس	٢٨٧٦٧	١٤١٤٤	١٤٦٢٣
		القرينتين	٢٧٢٤٧	١٣٦٧٦	١٣٥٧١
		مهين	١٤٤٦٤	٧٢٣٧	٧٢٢٧
		المجموع	٩٦٤٢٧٧	٤٨٨٤٩٧	٤٧٥٧٨٠
	تدمر		٥٤٨٣٣	٢٧٨٧٣	٢٦٩٦٠
		السحنة	٣٤٤٢٩	١٦٥٧٤	١٧٨٥٥
		المجموع	٨٩٢٦٢	٤٤٤٤٧	٤٤٨١٥
	تلكلخ		٨٦٥٠٥	٤٤٠٤٩	٤٢٤٥٦
		شين	٤٧٩٨٤٠	٢٤٠٥٠	٢٣٩٣٤
		الناصره	٥٣٦٧٦	٢٧٣١٩	٢٦٣٥٧
		حديده	٢٥٢٥٢	١٢٧٢٣	١٢٦٢٩
		المجموع	٢١٣٥١٧	١٠٨١٤١	١٠٥٣٧٦
	الرستن		٧٥٧٤٢	٣٧٥٤٧	٣٨١٩٥
		تلبيسة	٥٧٠٨٣	٢٨٤٨٩	٢٨٥٩٤
		المجموع	١٣٢٨٢٥	٦٦٠٣٦	٦٦٧٨٩
	القصير		٩٢٣٤٢	٤٦١٢٦	٤٦٢١٦
		المجموع	٩٢٣٤٢	٤٦١٢٦	٤٦٢١٦
	المخرم		٥٢٧٥٧	٢٦٤٢٣	٢٦٣٣٤
		جب الجراج	٣٦٤٤٢	١٧٩٤٦	١٨٤٩٦
		المجموع	٨٦١٩٩	٤٤٣٦٩	٤٤٨٣٠
	مجموع سكان محافظة حمص		١٥٨١٤٢٢	٧٩٧٦١٦	٧٨٣٨٠٦

الجدول (٤) : محافظة حماة

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
حمص			٥١٤٤٩١	٢٦١٩٩٨	٢٥٢٤٩٣
		حربنفسه	٥٠٥٠١	٢٤٩٠٤	٢٥٥٩٧
		الحمراء	٣٠٦٢٢	١٥٢٨٦	١٥٣٣٦
		صوران	٨٢٧٢٩	٤٢٠٥١	٤١٦٧٨
		المجموع	٦٧٩٣٤٣	٣٤٤٢٣٩	٣٣٥١٠٤
محرده			٩٤٥٥٨	٤٧٩١٤	٤٦٦٤٤
		كفرزيتا	٤١٩٧٦	٢٠٥٥٠	٢١٤٢٦
		المجموع	١٢٦٥٣٤	٦٨٤٦٤	٦٨٠٧٠
السلمية			١٢٣٨٢١	٦٨٠٢٦	٦٥٧٩٥
		بري شرقي	٢٠٨١١	١٠٥٣٧	١٠٢٧٤
		السمن	٣٣٤٤٩	١٦٦١٣	١٦٨٣٦
		الصبورة	٣٣٥٨٦	١٦٨٨٢	١٦٧٠٤
		عقيريات	٢٨٤١٢	١٤١٣٦	١٤٢٧٦
		المجموع	٢٥٠٠٧٩	١٢٦١٩٤	١٢٣٨٨٥
الغاب			٥٤٩٤١	٢٧٥٠٩	٢٧٤٣٢
		سلحب	٤٢٣١٤	٢١١١٦	٢١١٩٨
		الزيارة	٣٣٦٢١	١٦٨٩٠	١٦٧٣١
		شطحة	٢٨٧٥٨	١٤٦١٨	١٤١٤٠
		قلعة المضيق	٨٢٣٩١	٤١٣٦٨	٤١٠٢٣
		المجموع	٢٤٢٠٢٥	١٢١٥٠١	١٢٠٥٢٤
مصياف			٩٢١٢٠	٤٦٤٣٥	٤٥٦٨٥
		جب رملة	٤٢١٩٠	٢١٢٧٥	٢٠٩١٥
		غوج	٣٧٥٩٥	١٨٩٧٤	١٨٦٢١
		عين حلاقيم	٢٦٨٤٧	١٣٦٣٥	١٣٢١٢
		وادي العيون	٢٦٢٦٠	١٢٩٦٠	١٣٣٠٠
		المجموع	٢٢٥٠١٢	١١٢٢٧٩	١١٢٧٣٣
مجموع سكان محافظة حماة			١٥٣٢٩٩٣	٧٧٣٦٧٧	٧٥٩٦١٦

الجدول (٥) : محافظــــــــــــــــة حــــــــــــــــة بــــــــــــــــ

مركز المحافظة	المنطقة	التاحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الاناث
حــــــــــــــــة بــــــــــــــــ			١٤٠٢٥١١	٧١٧٩٩٤	٦٨٤٥١٧
	جبل سيمان		٥١٥٩٢	٢٥٩٧٢	٢٥٦٢١
	أثارب		٨١٧١٨	٤١٣٢٥	٤٠٣٩٣
	الزربية		٨٤٠٤٨	٤١٧٠٢	٤٢٣٤٦
	حريتان		٨٨٧٩١	٤٤٤٦٣	٤٤٣٢٨
	دارتعزرة		٦٤٣٥٤	٣٢٢٧٣	٣٢٠٨١
	تل الضمان		٨٢٧٢٧	٤١٣٠٩	٤١٣٩٨
	المجموع		٤٥٤٢٤١	٢٢٧٠٤٤	٢٢٧١٩٧
	اعزاز		٩٨٩٩٦	٥٠٠٠١	٤٨٩٩٥
	صوران		٥٠٥٦١	٢٥٢٥٠	٢٥٣١١
	اخترين		٦٦١٠١	٣٢٧٤٨	٣٣٣٥٣
	تل رفعت		٥٩٠٢٣	٢٩٩٠٩	٢٩١١٤
	مارع		٥٥٧٢٤	٢٨١٢٧	٢٧٥٩٧
	نيل		٥٩٤٣٥	٢٩٨٤٣	٢٩٥٩٢
	المجموع		٣٨٩٨٤٠	١٩٥٨٧٨	١٩٣٩٦٢
	الباب		٢٢٦٤٢٤	١١٢٩٢٧	١١٣٤٩٧
	تادف		٧١٧٤٠	٣٦٠٧٩	٣٥٦٦١
	دير حافر		١١١٠٠٧	٥٥٦٨٧	٥٥٣٢٠
	الراعي		٤٥٠٠٩	٢٢١٠٨	٢٢٩٠١
	المجموع		٤٥٤١٨٠	٢٢٦٨٠١	٢٢٧٢٧٩
	جرايس		٦٤٤٨٥	٣١٩٦١	٣٢٥٢٤
	الغندورية		٢٨٩٩٦	١٤٠١٠	١٤٩٨٦
	المجموع		٩٣٤٨١	٤٥٩٧١	٤٧٥١٠
	السفيرة		١٨٤١٧٣	٩٠٩٣٧	٩٣٢٣٦
	خناصر		٤٥٨٦٠	٢٢٤٦٢	٢٣٣٩٨
	المجموع		٢٣٠٠٣٣	١١٣٣٩٩	١١٦٦٣٤
	عفرين		١١٥١٦٨	٥٧٢٨٢	٥٧٨٨٦
	جنديرس		٥٢٦٩٦	٢٦٠٨٠	٢٦٦١٦
	بلبل		٤٣٦١٩	٢١٧٨٤	٢١٨٣٥
	راجو		٦١٣٩٤	٣١٠٠٤	٣٠٣٩٠
	شران		٤٥٠٩٨	٢٢٥٢٦	٢٢٥٧٢
	الشيخ حديد		٢٥٨١٥	١٢٨٧٦	١٢٩٣٩
	المعيطلي		٤٦٨٥٢	٢٣٥٧٠	٢٣٢٨٢
	المجموع		٣٩٠٦٤٢	١٩٥٢٢٢	١٩٥٤٢٠

تابع الجدول (٥) : محافظة حلب

مركز المحافظة	المنطقة	لناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدالات
	عين العرب		١١٤٨٣٢	٥٧٠١٣	٥٧٨١٩
	شيوخ تحتاني		٤٨٣٤٩	٢٣٢٦٣	٢٥٠٨٦
	صرين		٧٨٢٦٤	٣٨٠٤٢	٤٠٢٢٢
	المجموع		٢٤١٤٤٥	١١٨٣١٨	١٢٣١٢٧
	منبج		١٩٠٩٢٩	٩٣٤٥٦	٩٧٤٧٣
	أبي قلقل		٦٠٢١٠	٢٨٦١٥	٣١٥٩٥
	الخفسة		٩٢٦٠٤	٤٧٣٩٩	٤٥٢٠٥
	مسكنة		٣٩٥٦٧	١٩٤٢١	٢٠١٤٦
	المجموع		٣٨٣٣١٠	١٨٨٨٩١	١٩٤٤١٩
	مجموع سكان محافظة حلب		٤٠٣٩٦٨٣	٢٠٢٩٥١٨	٢٠١٠١٦٥

الجدول (٦) : محافظة ادلب

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عددا لاثات
ادلب			١٤٢٥٤٨	٧٢٩١١	٦٩٦٣٧
		أبو الظهور	٣٩٤٦٥	١٩٦٢٧	١٩٨٣٨
		بنش	٤٥٤٩٩	٢٣٢٠٨	٢٢٢٩١
		تفتاز	٢١٦٦٩	١٠٨٩٧	١٠٧٧٢
		سراقب	٧٨١٩٧	٣٩٥٣٨	٣٨٦٥٩
		معرة مصرين	٧٦٣٠٦	٣٨٩٢٠	٣٧٣٨٦
		المجموع	٤٠٣٦٨٤	٢٠٥١٠١	١٩٨٥٨٣
	أريحا		٩٨٤٦٦	٥٠١٥٥	٤٨٣١١
		احسم	٧٩٠٤٣	٤٠٠٢٥	٣٩٠١٨
		محميل	٢٦٦٢١	١٢٩٩٠	١٣٦٣١
		المجموع	٢٠٤١٣٠	١٠٣١٧٠	١٠٠٩٦٠
	جسر الشغور		١٢٨٧١٢	٦٥٢٠٩	٦٣٥٠٢
		بداما	٢٣٨٩١	١٢١٣٢	١١٧٥٩
		در كوش	٣٠١٨٧	١٥٢٨١	١٤٩٠٦
		المجموع	١٨٢٧٩٠	٩٢٦٢٢	٩٠١٦٨
	حارم		٢١٨٢٨	١١٩١٦	٩٩٢٢
		قورقينا	٣٦٨٣٦	١٧٤٣٤	١٩٤٠٢
		الدانا	٦٤٠٧٨	٣٢٧٥٨	٣١٣٢٠
		سلقين	٥٤٤٦٠	٢٧٦٤١	٢٦٨١٩
		كفر تخاريم	٦٣٩٦٠	٣٢٢٠٥	٣١٧٥٥
		المجموع	٢٤١١٧٢	١٢١٩٥٤	١١٩٢١٨
	معرة النعمان		١٤٠٨٠٣	٧٠٤٧٨	٧٠٣٢٥
		خان شيخون	٦٤٢٤٨	٣١٥٧٦	٣٢٦٧٢
		سنجار	٥٠٠٣١	٢٤٨٢٤	٢٥٢٠٧
		كفر نبل	٧٤٤٩٢	٣٧٧٨٨	٣٦٧٠٤
		حيش	٣٤٩٣١	١٧٥٧٧	١٧٣٥٤
		المجموع	٢٦٤٥٠٥	١٨٢٢٤٣	١٨٢٢٦٢
	مجموع سكان محافظة ادلب		١٣٩٦٢٨١	٧٠٥٠٩٠	٦٩١١٩١

الجدول (٧) : محافظة اللاذقية

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
اللاذقية			٢٩٥٥٥٣	١٤٧٧١٠	١٤٧٨٤٣
	اللاذقية		٦٩٦٧٤	٣٤٩٢١	٣٤٧٤٣
		البهلولية	٢٤٠٨٩	١٢١١٣	١١٩٧٦
		الربيعية	١٥٠٧٥	٧٤٦٤	٧٦١١
		قسطال معاف	٢٢٩٢٧	١١٧٠٨	١١٢١٩
		كسب	٥١٤٩	٢٥٨٠	٢٥٦٩
		عين البيضاء	٣٥١٧١	١٧٨٠٦	١٧٣٦٥
		المجموع	١٧٢٠٨٥	٨٦٦٠٢	٨٥٤٨٣
	جبله		١١٦٨٥٩	٥٨٨٨٦	٥٧٩٧٣
		القطيلبية	٥٧٦٢١	٢٩٠٣٣	٢٨٥٨٨
		الدالية	٢٢٣٥٦	١١٣٤٩	١١٠٠٧
		عين الشرقية	٦٣٠٢١	٣١١٣٦	٣١٨٨٥
		المجموع	٢٥٩٨٥٧	١٣٠٤٠٤	١٢٩٤٥٣
	الحفة		٥٠١٢٧	٢٥٣٠٩	٢٤٨١٨
		صنفة	٢٨٨٢٥	١٤٣٧٩	١٤٤٤٦
		عين التينة	١٣٦٣٤	٦٦٥٢	٦٩٨٢
		كنسبا	٢٢٩٤٧	١١٦٢١	١١٣٢٦
		المزيرعة	٢٣٨٦٧	١١٧٢٣	١٢١٤٤
		المجموع	١٢٩٤٠٠	٦٩٦٨٤	٦٩٧١٦
	القرداحة		٧٥٣٨٤	٣٧٩٩٤	٣٧٣٩٠
		حرف المسيطرة	١١١٠١	٥٥٦٦	٥٥٣٥
		الفاخورة	٢٨٣٢٤	١٩٣٠٠	١٩٠٢٤
		المجموع	١٢٤٨٠٩	٦٢٨٦٠	٦١٩٤٩
مجموع سكان محافظة اللاذقية			٩٩١٧٠٤	٤٩٧٢٦٠	٤٩٤٤٤٤

الجدول (٨) : محافظة طرطوس

مركز المحافظة	المنطقة	التاحية	عدد السكان	عدد الذكور	عددا لانات
طرطوس			١٢٩١٦٤	٦٥٠١٧	٦٤١٤٧
		أرواد	١٦٥٥٥	٨٤٨٥	٨٠٧٠
		الحميدية	١٩٨١٧	٩٨٨٣	٩٩٣٤
		السودا	٣٣٥٤١	١٦٨٦١	١٦٦٨٠
		خربة المعزة	٢٢١٠٨	١١٠٦١	١١٠٤٧
		الصفصافة	٣٥٧٦٩	١٧٧٣٦	١٨٠٣٣
		المجموع	٢٥٦٩٥٤	١٢٩٠٤٣	١٢٧٩١١
	بانياس		١٠٠٠٦١	٥٠٥١٤	٤٩٥٤٧
		الروضة	١٢١٨٠	٦٦٧٧	٦٥٠٣
		القدموس	٤٨٨٢٤	٢٤٣٨٣	٢٤٤٤١
		العنزة	٣٣٤٩٧	١٧٠٧٧	١٦٤٢٠
		المجموع	١٩٥٥٦٢	٩٨٦٥١	٩٦٩١١
	الشيخ بدر		٣٠٤٣٦	١٥٤٩٨	١٤٩٣٨
		برمانه المشايخ	١٩٥٧٣	٩٨٤٩	٩٧٢٤
		القمصية	١٦٦١٢	٨٤٤٨	٨١٦٤
		المجموع	٦٦٦٢١	٣٣٧٩٥	٣٢٨٢٦
	دريكيش		٤٠٠٦٧	١٩٨٦٦	٢٠٢٠١
		جنينة رسلان	١٨٠١٢	٩١٠٠	٨٩١٢
		حمين	٩٧٥٩	٤٧٤٢	٥٠١٧
		دوير رسلان	٢١١٠٢	١٠٧٧٠	١٠٣٣٢
		المجموع	٨٨٩٤٠	٤٤٤٧٨	٤٤٤٦٢
	صافيتا		١٢٥٣٦٠	٦٣٢٢٨	٦٢١٣٢
		مشتى الحلو	٣٩٤٦٥	٢٠٢١٦	١٩٢٤٩
		المجموع	١٦٤٨٢٥	٨٣٤٤٤	٨١٣٨١
		مجموع سكان محافظة طرطوس	٧٧٢٩٠٢	٣٨٩٤١١	٣٨٣٤٩١

الجدول (٩) : محافظة الرقعة

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدالات
الرقعة			٢٣٠٨٨٧	١١٣٠٤٨	١١٧٨٣٩
		السبخة	٤١٧٠٠	٢٠٣١٣	٢١٣٨٧
		مقدان	٢١٦٦٩	١٦٢٧٦	١٦٣٩٣
		المجموع	٣٠٥٢٥٦	١٤٩٦٣٧	١٥٥٦١٩
	تل أبيض		٤٦٥٠٦	٢٢٥٣٧	٢٣٩٦٩
		عين عيسى	٤٩٧٧٤	٢٤٣٠٣	٢٥٤٧١
		سلوك	٤٦٩٨٢	٢٣٠٧٣	٢٣٩٠٩
		المجموع	١٤٣٢٦٢	٦٩٩١٣	٧٣٣٤٩
	الثورة		١٨٩٨٦	٩٥٤٢	٩٤٤٤
		الجرنية	٥٩٦٤٥	٢٨٧٨٢	٣٠٨٦٣
		الكرامة	٦٧١٤٣	٣٢٨٠٩	٣٤٣٣٤
		المنصورة	٦١٨٦١	٢٩٦٣٣	٢٢٢٢٨
		المجموع	٢٠٧٦٣٥	١٠٠٧٦٦	١٠٦٨٦٩
مجموع سكان محافظة الرقعة			٦٥٦١٥٣	٣٢٠٣١٦	٣٣٥٨٣٧

الجدول (١٠) : محافظة دير الزور

مركز المحافظة	المنطقة	التاحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الاناث
دير الزور			٢٧٠٧٦٦	١٣٥٩٦٥	١٣٤٨٠١
		البصيرة	٦٢٩٦٢	٣٠٢٧٤	٣٢٦٨٨
		التبني	٥٧٤١٢	٢٨٣١٣	٢٩٠٩٩
		المصور	٣٩٤٧٤	١٩٥٨٨	١٩٨٨٦
		الكسرة	٧٤٤٦٢	٣٦٧٦٦	٣٧٦٩٦
		مؤحسن	٥٨٠٢٣	٢٨٥٩٧	٢٩٤٢٦
		المجموع	٥٦٣٠٩٩	٢٧٩٥٠٣	٢٨٣٥٩٦
	البوكمال		٢٠٠٥٨٥	٩٧٧٩٠	١٠٢٧٩٥
		الهجين	٧٩٣٩٩	٣٨٢٧٢	٤١١٢٧
		المجموع	٢٧٩٩٨٤	١٣٦٠٦٢	١٤٣٩٢٢
	الميادين		٩٦٥٥٠	٤٧٥٢٨	٤٩٠٢٢
		ذيبان	٥٩٤٥٧	٢٨٩٩٧	٣٠٤٦٠
		العشارة	٩٤٠٥٨	٤٥٧٩٨	٤٨٢٦٠
		المجموع	٢٥٠٠٦٥	١٢٢٣٢٣	١٢٧٧٤٢
مجموع سكان محافظة دير الزور			١٠٩٣١٤٨	٥٣٧٨٨٨	٥٥٥٢٦٠

الجدول (١١) : محافظة الحسكة

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
الحسكة			١٥٧٥٦٠	٧٨٩٥٣	٧٨٦٠٧
		تل تمر	٥٧٧٠٢	٢٨٨٤٣	٢٨٨٥٩
		الشداوي	٦٢٧١٩	٣١٠٦١	٣١٦٥٨
		مركدة	٣١٥٠٥	١٥٥٠١	١٦٠٠٤
		بئر الحلو الوردية	٤١٦٨٩	٢٠٧٢١	٢٠٩٦٨
		المجموع	٣٥١١٧٥	١٧٥٠٧٩	١٧٦٠٩٦
	رأس العين		٨٨٧٠٩	٤٣٨٥٨	٤٤٨٥١
		الدرباسية	٦٩٩٩٣	٣٤٨٢١	٣٥١٧٢
		المجموع	١٥٨٧٠٢	٧٨٦٧٩	٨٠٠٢٣
	القامشلي		١٤٥٤٠٤	٧١٤٤٩	٧٣٩٥٥
		القحطانية	٩٣٩٦٢	٤٧٨١٠	٤٦١٥٢
		تل حميس	٧٥٢٤١	٣٦٤٤١	٣٨٨٠٠
		عامودا	١٢١٢٣٧	٦٠٥٠٢	٦٠٧٣٥
		المجموع	٤٣٥٨٤٤	٢١٦٢٠٢	٢١٩٦٤٢
	المالكية		٨٥٣٤٤	٤٢٩٣١	٤٢٤١٣
		الجوادية	٤٤٩٥٢	٢١٨٨٠	٢٣٠٧٢
		اليعربية	٣٧٥٠٤	١٧٩٢٤	١٩٥٨٠
		المجموع	١٦٧٨٠٠	٨٢٧٣٥	٨٥٠٦٥
		مجموع سكان محافظة الحسكة	١١١٣٥٢١	٥٥٢٦٩٥	٥٦٠٨٢٦

الجدول (١٢) : محافظة درعا

مركز المحافظة	المنطقة	التاحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الاناث
درعا			١٢٧٧٦٣	٦٤٤٢٨	٦٣٣٣٥
		داعل	٣٧٢٢٣	١٨٧٣٠	١٨٤٩٣
		المزيريب	٤٢٤٠٣	٢١٢٩١	٢١١١٢
		بصرى الشام	٧٧٠٦٧	٣٨٤٣٣	٣٨٦٣٤
		خربة غزالة	٤١٠٣٨	٢٠٤٨٠	٢٠٥٥٨
		الشجرة	٣١٥٠٤	١٥٧٤١	١٥٧٦٣
		المجموع	٣٥٦٩٩٨	١٧٩١٠٣	١٧٧٨٩٥
ازرع			٦٠٨٤٩	٣٠٥٨٠	٣٠٢٦٩
		تسيل	١٧٩٨٦	٩٢٠٢	٨٧٨٤
		جاسم	٣٧٠٢١	١٩٢٩٧	١٧٦٢٤
		الحراك	٣٧٦١١	١٩٠٥٨	١٨٥٥٣
		الشيخ مسكين	٢٩٦٩٤	١٥٠٩٣	١٤٦٠١
		نوى	٤٨٩٠٤	٢٤٥٥٣	٢٤٣٥١
		المجموع	٢٣٢٠٦٥	١١٧٨٨٣	١١٤١٨٢
الصنمين			١١٣١١٩	٥٧٣٨٢	٥٥٧٣٧
		غباغب	٣٤٢٣٩	١٧٣٩٤	١٦٨٤٥
		المسمية	١٨٣٢١	٩٢٨٦	٩٠٣٥
		المجموع	١٦٥٦٧٩	٨٤٠٦٢	٨١٦١٧
مجموع سكان محافظة درعا			٧٥٤٧٤٢	٣٨١٠٤٨	٣٧٣٦٩٤

الجدول (١٢) : محافظة السويداء

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عددا لانات
السويداء			١٤١٣٦٦	٧٠٨١٤	٧٠٥٥٢
		السجن	٣٠٣٩٢	١٥٧٤٨	١٤٦٤٤
		المشرف	٢٠٥٩٠	١٠٥٣٢	١٠٠٥٨
		المجموع	١٩٢٣٤٨	٩٧٠٩٤	٩٥٢٥٤
	شهباء		٤٤٧٦٢	٢٢٤٢٤	٢٢٣٣٨
		شفا	٢٢٣١٠	١١٢٠٢	١١١٠٨
		الصورة	١٧٥٥٧	٨٤٩٣	٩٠٦٤
		عريقة	١٧٣٠٢	٨٦٤٦	٨٦٥٦
		المجموع	١٠١٩٣١	٥٠٧٦٥	٥١١٦٦
	صليخد		٤٢٣٩٩	٢١٢٥٤	٢١١٤٥
		القربا	١٣٧٩٢	٦٨٤٩	٦٩٤٣
		ذيبين	١١٤٦٠	٥٦٨١	٥٧٧٩
		ملح	٢٣٩٢٥	١١٦٦٧	١٢٢٥٨
		الغارية	١١٨٦٢	٥٧٤١	٦١٢١
		المجموع	١٠٣٤٣٨	٥١١٩٢	٥٢٢٤٦
مجموع سكان محافظة السويداء			٣٩٧٧١٧	١٩٩٠٥١	١٩٨٦٦٦

الجدول (١٤) : محافظة القنيطرة

مركز المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد السكان	عدد الذكور	عدد الاناث
القنيطرة	(شعبة حي دمشق		١٣٤٢٤٠	٦٧٥٦٨	٦٦٦٧٢
	خان أرنبية		٦٠٤٧٩	٢٩٧٥٧	٣٠٧٢٢
	الخشنية		٢٠٧٨٢	١٠٤٢١	١٠٣٦١
مجموع سكان محافظة القنيطرة عد المتواجدين في المحافظات الأخرى .			٢١٥٥٠١	١٠٧٧٤٦	١٠٧٧٥٥
مجموع سكان محافظة القنيطرة المتواجدين في المحافظات الأخرى .			١٤١٠٨٠	٧٠٥٥١	٧٠٥٢٩
المجموع العام لسكان محافظة القنيطرة			٣٥٦٥٨١	١٧٨٢٩٧	١٧٨٢٨٤

الجدول الملحق رقم ٣

واقعات القطر لم ١٩٩٨م

الامانة	الولايات		الوفيات		الموتات		الزواج		الموتات		الطلاق		الموتات
	الحد يثة	الموتات	الحد يثة	الموتات	الحد يثة	الموتات	الحد يثة	الموتات	الحد يثة	الموتات	الحد يثة	الموتات	
نمشق	٣٤٣٠٣	١٠٨١٣	٥٤٧٩	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٦٠٨٩	٩٦٠	٥٤٩	٢٧٧٧	١١٩٩	٢٨٨٤	٢٧٧٧
ريف ن شيق	٦٧٧٦٩	٣٨٨٤	٩٤٩٢	٣٤٤	٣٤٤	٣٦٧٤٤	١١٠٢٣	٣٨٨٤	١٨٣٥	١١٩٩	٢٧٧	١٨٣٥	١١٩٩
حصن	٣٧٣٥١	٣٦٤٦	٤٣٦٠	٣٣٤	٣٣٤	١١٠٢٣	١١٠٢٣	١٨٣٥	١٨٣٥	١١٩٩	٢٧٧	١٨٣٥	١١٩٩
حصاه	٣٦٦٨٤	٥٤٦٥	٧٤٧٨	١٣٨٦	١٣٨٦	٧٤٧٨	٧٤٧٨	١٣٨٦	١٣٨٦	١٣٨٦	١٣٨٦	١٣٨٦	١٣٨٦
حلب	١٠٣٤٧٠	٢٣٤٥٦	١٠٣٩٦	١٢٢٩	١٢٢٩	١٠٣٩٦	١٠٣٩٦	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩
ارليب	٣٨٦٣٧	٧٣٤٧	٤٢٠٢	٧٤٣	٧٤٣	٤٢٠٢	٧٤٣	٧٤٣	٧٤٣	٧٤٣	٧٤٣	٧٤٣	٧٤٣
اللانقية	١٧٧٤٨	٢٠٨١	٢٦٨٠	٨٢٩	٨٢٩	٢٦٨٠	٢٦٨٠	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩	٨٢٩
طرس	١٣٠٣١	٣٨٤	١٦٨٩	٣٩٤	٣٩٤	١٦٨٩	١٦٨٩	٣٩٤	٣٩٤	٣٩٤	٣٩٤	٣٩٤	٣٩٤
الروقة	١٦٦٥٨	٧٦٨٥	١٨٧٠	٣٨٤	٣٨٤	١٨٧٠	١٨٧٠	٣٨٤	٣٨٤	٣٨٤	٣٨٤	٣٨٤	٣٨٤
نيرالنور	٣٧٦٥٧	٨٣٨٥	٢٣١٧	١٩٢	١٩٢	٢٣١٧	٢٣١٧	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢
الحسكة	١٧٨٥١	١٥٤٩٨	٢٢١٥	٩٣٨	٩٣٨	٢٢١٥	١٨٩١	١٥٤٩	١٥٤٩	١٥٤٩	١٥٤٩	١٥٤٩	١٥٤٩
نرسا	١٧٤٠٩	٨٢٧	١٤٦٣	٨٢٨	٨٢٨	١٤٦٣	٣٠٤٠	٩٣٨	٩٣٨	٩٣٨	٩٣٨	٩٣٨	٩٣٨
السويداء	٥١١٥	٥٢٠	١١٦٨	١٨٩	١٨٩	١١٦٨	٢٧١٧	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩
القيطيرة	٥٨٢٦	٦٥٥	٨٥٧	٣٩	٣٩	٨٥٧	٦٧٣	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
النجم	٤٤٠٦٠٤٦	٥٣١٨١	١٠٣٠٦	٥٠٦١١	٥٠٦١١	١٠٣٠٦	٨٨٨٧	١٠٣٠٦	١٠٣٠٦	١٠٣٠٦	٨٨٨٧	١٠٣٠٦	١٠٣٠٦

جدول أعداد واقعات البلاوة والوفاة المكتومة التي تم تسجيلها في الفترة بين عام ١٩٨٣ و ١٩٨٨

[illegible]

[illegible]

الاعوام	السنة		الفترة		الفترة		السنة		المجموع
	ولادات مكتومة	وفيات مكتومة	ولادات مكتومة	وفيات مكتومة	ولادات مكتومة	وفيات مكتومة			
١٩٨٣	٩٥١	٢٥١	٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٦	٥٤٣٥١	٨٨٥٨	١٩٨٣
١٩٨٤	٩٣٧	٢٠٠	٢٨٨	٣٣	٢٨٨	٣٣	٥٣٧٦٩	٨٠١٨	١٩٨٤
١٩٨٥	١٣٥٠	٢٤٠	٦١٩	٣٥	٦١٩	٣٥	٩٥١٦٣	٩٧٥١	١٩٨٥
١٩٨٦	٨٩٦	١٥١	٢٧٦	٣٤	٢٧٦	٣٤	١١٨٦٣	٨٨٤٥	١٩٨٦
١٩٨٧	٦٧٥	١٧٣	٣١٧	٤٦	٣١٧	٤٦	١١٦٩١	٧٩٣٩	١٩٨٧
١٩٨٨	٦٠٤	٣٥٤	٣٢٤	٥٣	٣٢٤	٥٣	١٣٥٤٧	٧٦٦٣	١٩٨٨
١٩٨٩	٤٦٦	١٠٣	٣٦٤	٣٤	٣٦٤	٣٤	١٧٦٠٠	٧٨٣٢	١٩٨٩
١٩٩٠	٤٠٦	٩٣	٦٤٩	٢٦	٦٤٩	٢٦	٢٩٣٧١	٧٠٣٩	١٩٩٠
١٩٩١	٣٥١	٦٢	١٨٠	٢٢	١٨٠	٢٢	٢٨٧١٣	٧١٢٩	١٩٩١
١٩٩٢	٣٣٤	١٠٩	٢٢٥	٦٣	٢٢٥	٦٣	٣٢٧٣٣	٧٢٥٥	١٩٩٢
١٩٩٣	٨١٨	٢٥٦	١١٥	٦٣١	١١٥	٦٣١	٦٨١٥٠	١٢٦١٠	١٩٩٣
١٩٩٤	٦٣٠	١٩٨	٦٥٣	١١٠	٦٥٣	١١٠	٦٣٣٦٠	١٢٣٢٩	١٩٩٤
١٩٩٥	٧٣٨	١٢٥	٣٠٣	٨٧	٣٠٣	٨٧	١٩١٧٣	٦٨٨١	١٩٩٥
١٩٩٦	٢١٧	١١١	٨٥٣	٦٣	٨٥٣	٦٣	١٦١١٥	٧٠٣٠	١٩٩٦
١٩٩٧	٢٩٣	١٢٩	١٢٣	٤٦	١٢٣	٤٦	١٨١٦٥	٦٦٦١	١٩٩٧
١٩٩٨	٥٢٠	١٨٩	٥٥١	٣٦	٥٥١	٣٦	٩٧٥٢٣	١٣١٤٣	١٩٩٨
١٣٠١٠٣	٤٩٦٣	١٥٥٢	١٥٥٢	٩٣٥	١٥٥٢	٩٣٥	٣١٨١٠٦	١٣٠١٠٣	المجموع

مذكيرة حول النتائج المستخلصة من التجارب الجارية لاستخدام الحاسب في نظام

التسجيل المدني في سوريا

يشهد العالم تطوراً واسعاً في استخدام الحواسيب الالكترونية بعدشوت فعاليتها وميزاتها الكبيرة في عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها عند الطلب ونق نماذج تخدم الغايات التي وضعت من أجلها بسرعة ودقة بالإضافة للسرية التامة التي تضمنها سواء في عملية ادخال المعلومات وتخزينها أو التعامل معها وذلك من خلال الاستعانة بأشخاص محضرين يتمتعون بمؤهلات خاصة ويمارس كل منهم العمل المكلف به بحدود الملائمة المخولة له تحويراً .

ونظراً للوضع المتخلف الذي انتهى اليه نظام التسجيل المدني في قطننا وما يعانيه من متاعب ومخاطر لا حصر لها تتمثل بقيود المواطنين وبلادتها ، كان لا بد من دراسة امكانية الاستعانة بالحاسب ومعطياته في تطوير هذا النظام واجراء تجربة عملية في هذا الاتجاه لضمان تحقيق التطوير المنشود بشكل علمي مدروس ، فأجرينا تجربة أولية واقعية على الحاسب استندت للاجراءات التالية :

١ - تم اختيار سجل مدني يحتوي أكبر العائلات عدداً في دمشق كقاعدة للتجربة ، وهو سجل عائلي في الميدان يحتوي نحو ألفي قيد مدني لحدى عشرة عائلة .

٢ - تم اعداد الدراسة الأولية ووضع البرامج اللازمة لادخال البيانات ومعالجتها وفق قواعد وأسس تم التنسيق بشأنها مع الدارس والمبرمج بحيث تنطوي سائر مراحل معاملات الأحوال المدنية بدءاً من تلقيها وتدقيقها وترميز بياناتها وادخالها حتى تخزينها والتعامل معها واصدار كل ما يتعلق بها من صور قيود ووثائق ومعلومات واحصاءات الخ ...

٣ - تم ادخال القيود المذكورة وتخزينها في الحاسب بكل ما اشتملت عليه من بيانات ووثوعات على اختلاف أنواعها من ولادة ووفاة وزواج وطلاق وتصحيح ونقل قيد ومنح أو تجريده من الجنسية أو الحقوق المدنية الخ ...

٤ - تم فرز كل عائلة كبيرة مدونة في السجل المدني في مسكن واحد الى مجموعة الأسر الصغيرة التي تتكون منها وذلك بإعادة ترتيب القيود المدخلة الى الحاسب على أساس الأسرة الواحدة المكونة كل منها من زوج وزوجة وأولاد ، وفق برنامج مدروس تم اعداده لهذه الغاية ، مع الإبقاء على ربط كل أسرة بالعائلة الأساسية التي تفرعت عنها للوصول الى شجرة العائلة عند الحاجة .

٥ - تم اعطاء رقم وطني لكل مواطن أدخل قيده الى الحاسب سواء كان على قيد الحياة أو متوفياً ، ويتميز هذا الرقم بأنه ثابت لا يتغير ولا يتبدل ولا يتكرر ويظل مرتبطاً بصاحبه حتى بعد وفاته ، ومن خلاله

.../...



حصراً يتم الوصول الى قيد صاحبه في الحاسب ، ويتكون من مقطعين الأول من رقمين كرمز للمحافظة
والثاني من سبعة أرقام يحدده عدد الحاسب حسب تسلسل ادخال قيده ، ومن المفترض أن يتم
استخدام هذا الرقم في كافة مؤسسات الدولة وأن يشيت على كل وثيقة رسمية يحصل عليها صاحبه من جوار
سفر واجازة قيادة سيارة واجازة حمل سلاح وشهادة مدرسية أو مهنية أو وظيفية الخ ... بغية التعرف
من خلاله على اسمه وهويته تسهيلا لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين في سائر مجالات الحياة .

٦ - تم اعطاء رقم خاص لكل أسرة أدخل قيدها الى الحاسب ، ويتكون هذا الرقم من أربعة مقاطع :

الأول من رقمين ويرمز الى المحافظة المخزون قيد الأسرة في حاسبها .

والثاني من رقمين ويرمز الى أمانة السجل المدني المدون لديها هذا القيد .

والثالث من ثلاث أرقام ويرمز الى الحي أو القرية العائليها هذا القيد .

والرابع من ثلاث أرقام ويرمز الى تسلسل القيد ضمن الحي الواحد أو القرية الواحدة .

هذا ، وقد تم الربط بين الرقم الوطني ورقم الأسرة بحيث يمكن الوصول الى رقم الأسرة من خلال
الرقم الوطني لأحد أفرادها والوصول للرقم الوطني للفرد من خلال رقم الأسرة التي ينتمي اليها ، كما تم
تحقيق عملية البحث عن أي فرد مسجل بدلالة الأسم والنسبة .

٧ - تم اعداد نموذج بيان للقيد الفردي وآخر لبيان قيد الأسرة اللذين سيعطيان لكل صاحب قيد بناء على طلبه ،
ويحتوي كلا النموذجين مجموعة البيانات الأساسية والضرورية التي لا بد من ايرادها في كل قيد ، وأما
الوقوعات والمعلومات الأخرى فانها تحفظ في قاعدة البيانات المائدة لكل قيد ويؤخذ المطلوب منها عند
الحاجة سواء لصالح صاحب القيد أو لصالح جهة رسمية معينة .

٨ - سيجري في المرحلة التأسيسية للمشروع تخصيص حاسب لكل محافظة لاحتواء قيود جميع المواطنين
المسجلين في أماناتها ، على أن تربط في مرحلة لاحقة جميع حواسيب المحافظات بشبكة اتصال فيما بينها
لتحقيق نظام الحاسب المركزي الذي يتيح الوصول في أي مكان الى قيدي أي مواطن أينما كان مجلا في
القطر .

وأما في الأمانات ، فسيجري تركيب طرفية أو أكثر في كل أمانة وترتبط طرفيات أمانات كل
محافظة بحاسب المحافظة ، ومن خلال الطرفية يمكن ادخال الواقعات التي تحدث في كل أمانة الى حاسب
المحافظة وكذلك استعادة البيانات والمعلومات المخزونة فيه حسب الحاجة .

٩ - ان مهمة الحاسب سوف لا تقتصر على اعطاء البيانات والمعلومات المحدودة التي يوفرها الآن نظام
التسجيل المدني الحالي ، بل سيفندو أيضا حجر الأساس لربطه بأنظمة أخرى كنظام البطاقات الشخصية
المحدثة ونظام البصمات المرتقب تنفيذه في إدارة الأمن الجنائي ، كما أنه سيتيح الوصول أيضا الى أوسع
وأدق المعلومات الاحصائية المتعلقة بالمواطنين السوريين داخل وخارج القطر وذلك من خلال ربط
حاسبنا الاحصائي وتزويد الجهات العامة الأخرى ولاسيما دوائر الأمن والهجرة والجوازات والتجنيـد
والمكتب المركزي للاحصاء والصحة والتربية والإدارة المحلية والتأمينات الاجتماعية وغيرها بما تحتاجه
من البيانات والجداول الاحصائية المتعلقة بالمواطنين السوريين بدقة وسرعة لم يسبق لهما مثيل في

هذا القطر .

وزارة الداخلية السورية

